خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون، محافظة جبل لبنان

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
In partnership with the Ministry of Social Affairs

UN-HABITAT

Ambasciata d'Italia
Beirut

AGENZIA ITALIANA PER LA COOPERAZIONE ALLO SVILUPPO
Funded by the Italian Agency for Development Cooperation

خارطة طريق
نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة
لاتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون، محافظة جبل لبنان

المرجع: خارطة طريق نحو خطّة اقتصاديّة-اجتماعيّة لاتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون، محافظة جبل لبنان، بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان - ٢٠٢٣.

حقوق النشر © ٢٠٢٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو نقله بأي شكل من الأشكال - إلكترونياً، ميكانيكياً، بالتصوير، التسجيل أو بأي وسيلة أخرى - دون إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

صورة الغلاف © رامي البنّا (٢٠٢٣)

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هي الجهة المتخصّصة ضمن منظمات الأمم المتحدة في موضوع التمدد العمراني، وهي مكلّفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعزيز المدن والمراكز الحضرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى لائق للجميع. يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساعدة صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التعامل مع قضايا التمدد العمراني والمدن وإيجاد حلول مستدامة وفعّالة على المدى الطويل.

للمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مبنى الأمم المتحدة، الطابق الخامس، رياض الصلح، بيروت، لبنان
الهاتف: ٩٧٨٣٩٨ ١ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: unhabitat-lebanon@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/Lebanon

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

التنويه والشكر

يتقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالشكر من جميع الأفراد الذين شاركوا وساهموا في إعداد وتطوير هذا الكتيب الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية لاتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون.

ويتوجه البرنامج بشكلٍ خاص بالشكر إلى رئيس اتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون وأعضاء وممثلي الاتحاد ومنسق مركز الخدمات الإنمائيّة في عاليه الذين ساهموا في تسهيل جمع البيانات وشاركوا في الجلسات التشاورية وتحليل النتائج، كما ينوّه البرنامج بالدور الرئيسي الذي قام به أعضاء الفريق الميداني في جمع البيانات وإعداد وتنفيذ اللقاءات الحوارية والتشاورية مع الأطراف المعنية.

كما نشكر رؤساء وممثلي البلديات والجمعيات الأهلية والأندية الرياضية والكشفية والفرقاء وأعضاء المجتمع المحلي على دورهم الفعّال ومشاركتهم القيّمة خلال الاستشارات واللقاءات التي أجريت وأدت إلى إصدار هذا الكتيب.

وأخيراً لا بدّ من تقديم الشكر إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على دعمهم ومواكبتهم لعملية تنفيذ المشروع إضافةً إلى مراجعة محتوى الكتيب.

مدير المشروع: ليدي حبشي
المؤلفون: الياس أبي نجم، سحر شيّا، عزيزة ياسين، نسرين عبد الصمد
المحررون: طارق عسيران، علياء شعبان، نانور كاراجوزيان
المراجعون: تاينا كريستيانسن، ليدي حبشي
مصمم الجرافيك: راشال أبي راميا
الخرائط والمعلومات الجغرافية: رشا سرحال، شربل أبو شقرا

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

إنّ تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على مؤسسات الدولة التعديل في النموذج الاقتصادي السابق وليد فلسفة الاستجابة السريعة والمؤقتة للأزمات، كيف وإذا ارتبط هذا النموذج بنموذج حماية اجتماعية، رعائية، وتنموية، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نعمل على تلبية توقعات وحاجات المجتمع التي ترتبط بالتخطيط الاستراتيجي ضمن امكانات مدروسة ومنظمة.

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الإنمائية وتلتزم إجراء نشاطها الإنمائي على الصُعد كافة ضمن نطاق مراكزها للخدمات الإنمائية، وهي تعمل بالتنسيق بين المنظمات الدولية والمجتمع المحلي والسلطات المحلية.

من هنا نعمل وشركائنا على التواصل مع الأطراف المعنية ومشاركتها مخططاتنا والتدابير الآيلة، لكي نشترك معهم في عملية قياس وتقييم الأداء لإعداد التقارير بالنتائج، تعبيراً عن التزامنا بمسؤوليتنا الاجتماعية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإننا إذ نضع هذه الدراسة بين أيديكم فهو فقط لتطبيع نتائجها مع المجتمع والاستفادة مما تمكنا من القيام به، والمأمول منه تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمعنيين ضمن القطاع المحدد لاتحادات البلديات، وتأمين فرص العمل وتطوير القدرات، كما تمكين العمل الممأسس إن لناحية وضع الخطط من قبل الاتحادات البلدية بالشراكة مع مراكز الخدمات الإنمائية أو لناحية العمل على استقطاب التمويل الممكن لمثل هذه المخططات دائماً تحت مظلة التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية.

الدكتور هكتور الحجار
معالي وزير الشؤون الاجتماعية

© ديالا شيّا (٢٠٢٣)

كلمة الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون

الخطوات الأساسية قبل أية مبادرة هي فهم وتحليل الموارد والتحديات، والتخطيط بطريقة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتصميم استراتيجيات القطاعات على المستوى المحلي بمشاركة الأطراف المحلية والوطنية، وتحديد أولويات التدخل.

بينما يتم إعداد الكتيّب، يواجه لبنان واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الاستجابة لاحتياجات الأفراد هي ضرورة قصوى، ومع ذلك، فإنّ إدخال الإصلاحات استناداً إلى استراتيجيات مشتركة ومتفق عليها أمر أساسي لضمان الاستدامة وتجنب التكيّف المستمر مع حالات الطوارئ.

في هذا السياق، يجدر التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي عند تحضير خارطة الطريق لاتحادات البلديات العشر. اعتُمدت الطريقة المتبعة على تعزيز الحوار بين اتحادات البلديات والبلديات ومراكز التنمية الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات اللبنانية غير الحكومية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص.

تُعدّ خارطة الطريق الخطوة الأولى نحو المبادرات التي يتعيّن تنفيذها في المدى القصير وتلك المتعلقة باستراتيجيات طويلة المدى، مع تعزيز وتوجيه وإصلاح الأنظمة الوطنية القائمة.

تقدّر الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تيسير هذه العملية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتشير إلى التعاون الطويل الأمد بين إيطاليا والوزارة بهدف دعم التنمية المحلية ونظام الرعاية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

تتطلع إيطاليا إلى استمرار هذه المبادرة من خلال الإجراءات العملية نحو التنمية الاقتصادية المحلية.

السيدة أليساندرا بييرماتي
مديرة المكتب في بيروت

كلمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان

يسرّ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بتقديم سلسلة من الكتيبات التي تهدف إلى وضع التوجهات الاستراتيجية نحو تنمية اجتماعية واقتصادية مستقبلية لـ ١٠ اتحادات بلديات لبنانية. تمّ تحديد التوجهات من قبل الاتحادات والجهات المعنيّة المحليّة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص وممثلي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد تمّ ذلك من خلال نهج تشاركي من الأسفل إلى الأعلى «bottom-up»، مع الإشارة إلى أنّ التخطيط العملي في المستقبل يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي.

خلال فترة إعداد هذا الكتيب، كان لبنان وما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة؛ حيث تتحمل الاتحادات والبلديات بشكلٍ كبيرٍ تأثيرات هذه التحديات وتكون في الطليعة في الاستجابة المحلية للتحديات. تحتوي هذه الكتيبات على بيانات ومعلومات تمّ جمعها من مصادر متعددّة وتم تحديدها وترتيبها من قبل الاتحادات، لتشير إلى الحاجات الأساسية والأولويات المحلية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتساعد هذه الكتيبات في تطوير خطط عمل اجتماعية واقتصادية شاملة تستهدف احتياجات المجتمعات في مجالات الصحّة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والسياحة، وغيرها. ويقدّم الكتيّب نتائج وتحليلات أجرتها الفرق المحلية العاملة على مستوى كل اتحاد بلديات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

تحدد هذه الكتيبات نقاط القوة والضعف والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لكل اتحاد بلديات، وتقدم قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتوجيه استثمارات الموارد الأخرى من قبل الاتحادات والبلديات وأصحاب المصلحة الخارجيين. تخلص الكتيبات بمجموعة من التوصيات لكل اتحاد بلديات كما تقدم رؤية حول القطاعات المحددة التي يجب التركيز عليها استناداً إلى الوقائع القائمة وتوافر الموارد الطبيعية وقابلية التنفيذ.

سيساعد تنفيذ هذه التوصيات على تحسين وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، وزيادة فرص العيش، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ورفاهية المجتمع.

يأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن تكون هذه الكتيبات مصدراً قيماً لاتحادات البلديات أثناء تطوير وتنفيذ خطط العمل الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية لتحسين حياة مجتمعاتهم.

تاينا كريستيانسن
مديرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

محتويات التقرير

ملخص عن المشروع ١٠
نظرة عامة على المشروع ١١
هدف المشروع ١١
النتائج المتوقعة ١١
المدة الزمنية ١١
التغطية الجغرافية ١١
الجهات المستفيدة ١١
النتائج المحققة ١٢
المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة ١٣
اختيار اتحادات البلديات ١٣
معلومات عامة عن الاتحاد ١٥
واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية ٢٠
المياه ٢٠
الطرقات والمواصلات ٢٠
المباني والمنشآت ٢٠
الكهرباء ٢١
الصرف الصحي ٢١
النفايات ٢١
الاتصالات ٢١
تحليل واقع الخدمات الأساسية ٢٢
القطاع الصحي ٢٣
القطاع التربوي ٢٣
الوظائف العامة ٢٥
القطاع الخاص ٢٥
قطاع المهن والحرف ٢٥
قطاع الزراعة ٢٥
قطاع الصناعة ٢٦
قطاع التجارة ٢٦
قطاع السياحة ٢٦
التحويلات من الخارج ٢٧
التوجهات الاستراتيجية ٢٩
خارطة طريق القطاع الزراعي ٣٤
خارطة طريق القطاع السياحي ٣٦
خلاصة ٣٩

© رامي البنّا (٢٠٢٣)

قائمة الجداول والأشكال

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع ١٣

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات ١٢
شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع ١٤
شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ١٥
شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ١٦
شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ١٧
شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ١٨
شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ١٨
شكل ٨: توزّع نسب الفئات العمرية للسكان ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ١٩
شكل ٩: توزّع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون ٢٥

ملخص عن المشروع

يندرج إعداد هذه الخطة في سياق مشروع «دعم المجتمعات المحلية لتحسين التّخطيط المحلي من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية» والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبتمويل من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف فريق عمل من موظفيها في مراكز الخدمات الإنمائية وفروعها المتواجدة ضمن النطاق الجغرافي لاتحادات البلديات العشرة التي تمّ اختيارها، كما قام كل من اتحادات البلديات بتسمية شخص/ منسق شارك في كافة مراحل إعداد الخطة المحلية. وقام برنامج UN-Habitat بتسمية فريق عمل لمتابعة الأنشطة مع منسقي المراكز والاتحادات.

قام فريق العمل المسؤول عن كل اتحاد بلديات، وبالتشاور مع رئيس الاتحاد ورؤساء البلديات، بتأليف فريق عمل محلي ميداني مكوّن من ممثلين عن الاتحاد، البلديات، الجمعيات الأهلية، تلامذة الجامعات، القطاع الخاص، مراكز الخدمات الإنمائية، وغيرها.

قام برنامج UN-Habitat بتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لتقديم الدعم الفني وتدريب الفرق المحلية على تقنيات وأدوات جمع المعلومات وتحليلها للتمكن من إشراك كافة شرائح المجتمع وصولاً إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية لاتحاد. قامت الفرق المحلية الميدانية بجمع وتحليل البيانات خلال العمل الميداني الذي تضمّن جلسات تشاورية واجتماعات تقنية مع الفئات المعنية كافةً من فعاليات، خبراء، نشطاء محليين، أفراد من المجتمع المحلي (نساء، كبار سن، شباب، أطفال وغيرها...).

لقد مرّت مراحل جمع وتأكيد المعلومات على المستوى المحلي عبر الخطوات التالية:
١) جمع معلومات عن البلديات التابعة للاتحادات بحسب الإستمارة المُعدّة من قبل المشروع؛ ٢) عقد جلسات تشاورية مع أصحاب المصالح وممثلي المجتمعات المحلية؛ ٣) إجراء مقابلات فردية مع أصحاب القرارات في تلك البلديات.

تلى جمع المعلومات تحليل الواقع المحلي والخدمات والقطاعات للوصول إلى وضع توجهات استراتيجية تساعد في دعم وتحسين الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص المتاحة ضمن كافة القطاعات، وتمّ العمل على تحديد قطاع أو قطاعين في كل اتحاد، والبناء على المقومات المتوفرة فيها لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

في اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون، أظهرت الاستشارات أن الخدمات الأساسية والاجتماعية تضعف بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، وأن معظم القطاعات تأثرت بشكل يجعل السلطات المحلية غير قادرة على التشغيل أو الصيانة بفعالية. من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون، أوصى أصحاب المصلحة المحليين بالتركيز على قطاعي الزراعة والسياحة. تمّ ترجمة ذلك إلى اتجاهات استراتيجية وخريطة طريق مقترحة لكل من هذين القطاعين بهدف تقديم رؤية لتخطيط العمليات المستقبلية والتدخلات.

نظرة عامة على المشروع

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، من خلال تعزيز قدرات التخطيط على مستوى الاتحادات البلديات ومن خلال تعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تمّ تكييف نطاق المشروع لتلبية الاحتياجات الناشئة في البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة منذ عام ٢٠١٩. وبهذا السياق، تغيّر تركيز المشروع من هدفه الأساسي الذي كان يتعلق بتطوير استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات المستهدفة في اتحادات البلديات المعنية إلى التركيز بشكل رئيسي على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية في بعض القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي في المستقبل.

النتائج المتوقعة

- وضع خطط اقتصادية-اجتماعية من قبل الاتحادات ومراكز الخدمات الإنمائية والمعنيين بهذا الشأن[1].
- استقطاب التمويل من جهات متعددة لتنفيذ مشاريع ناتجة عن الخطة الاقتصادية-الاجتماعية.

المدة الزمنية

٢٠١٨-٢٠٢٣
(توقف المشروع خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية).

التغطية الجغرافية

- من أصل ٦٠ اتحاداً على مستوى لبنان، فقط ٣٨ منها استجابوا للدعوة وقاموا بتسمية ممثلين عنهم.
- من أصل ٣٨ اتحاداً، تمّ اختيار ١٠ اتحادات بلديات ضمن المحافظات اللبنانية بناءً على معايير واضحة (الاطلاع على جزء «المنهجية» أدناه).

الجهات المستفيدة

- مختلف الفئات الاجتماعية من رجال، نساء، كبار سن، شباب، أطفال، ذوي الإعاقة.
- اتحاد البلديات.
- مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجتمع المحلي.

[1] كما هو مفصل في جزء «المنهجية» أدناه، لم يكن الهدف من المشروع إنتاج خطط عمل اقتصادية-اجتماعية بشكل كامل. الكتيبات التي تمّ تطويرها تهدف إلى وضع أسس لتطوير مستقبلي لمثل هذه الخطط التفصيلية من قبل السلطات المحلية أو الجهات المعنية المهتمة.

النتائج المحققة

- إعداد وإنتاج مواد تدريبية لتنفيذ ورش عمل لفريق عمل المشروع، وإنتاج استمارات ونماذج لجمع المعلومات.

- تشكيل فريق عمل مؤلف من ٧ منسقين من مراكز الخدمات الإنمائية، ١١ ممثلاً من ١٠ اتحادات بلديات، و٨ موظفين من فريق عمل برنامج UN-Habitat لتنفيذ ومتابعة أنشطة المشروع (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ٥ ورش عمل لمنسقي مراكز الخدمات الإنمائية وممثلي اتحادات البلديات، تناولت تعريف المشروع، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بفرق العمل، المهارات الحياتية، تدريب المدربين، كيفية إجراء مسح لأصحاب المصلحة بطرق تشاركية، كيفية تشكيل الفرق الميدانية وتوزيع الأدوار على أعضائها، كيفية جمع وتحليل المعلومات، كتابة الرؤية وخطط العمل وكتابة المشاريع.

- تشكيل ١٠ فرق ميدانية للاتحادات العشرة مؤلفة من ١٠-١٢ شخصاً يمثّلون البلديات والجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي والمؤسسات التعليمية للمساعدة في جمع المعلومات الخاصة بكل بلدية (شكل ١).

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل لتطوير مهارات الفرق الميدانية التي تمّ تشكيلها، بما في ذلك تقنيات التواصل وأساليب تحفيز المجتمع المحلي وإدارة الاجتماعات وتقنيات فن الحوار. وشمل ذلك أيضاً التعلم على استخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث والتقنيات من بينها استخدام المراجع، الإستمارة، الملاحظة الميدانية، المقابلات، الجلسات التشاورية، ومجموعات العمل المركّزة.

- تصميم وتنفيذ ١٠ ورش عمل ضمن كل من اتحادات البلديات هدفت إلى تطوير مهارات الفرق الميدانية على قراءة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها عن الوضع الراهن لكل اتحاد بلديات. وشمل ذلك تحديد الرؤية والاتجاهات الاستراتيجية، وإعداد الأطر المنطقية للاتجاهات والقطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية ليتم التركيز عليها.

- تعبئة ١٤٢ استمارة لـ ١٤٢ بلدية تابعة للاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع.

- عقد ١٤٢ اجتماعاً مع ١٤٢ بلدية و٥٢ اجتماعاً مركّزاً و٦١ جلسة تشاورية و٢٠ اجتماعاً مع رؤساء الاتحادات.

- إصدار ١٠ كتيبات تتضمن توجهات عمل اقتصادية اجتماعية لعشر اتحادات بلديات.

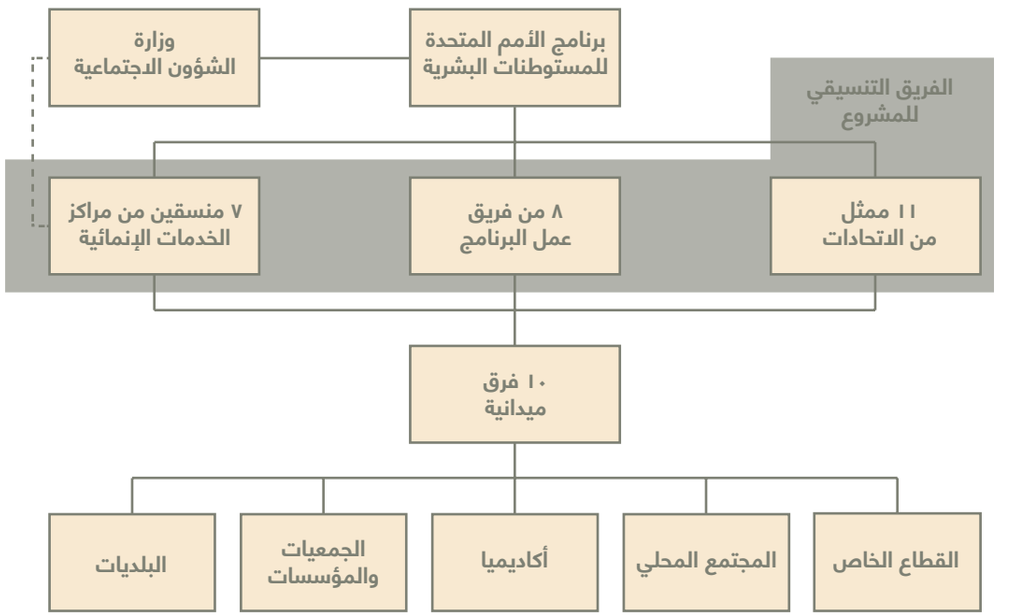

شكل ١: أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير الكتيبات

المنهجية المتّبعة والأدوات المستعملة

إنّ دعم وتمكين عدد من اتحادات البلديات من تحديد التوجّهات الاستراتيجية لمجتمعاتها المحلية، ووضعها في إطار خطط اقتصادية-اجتماعية، هو الهدف الأساسي الذي عمل عليه المشروع. وقد تمّ ذلك عبر إجراء تحليلات للواقع المحلي في هذه الاتحادات ودراسة القطاعات والخدمات التي تشكّل المقومات الأساسية فيها. وتقدّم هذه الخطط إطاراً عملياً للسير بخطوات مستقبلية بإتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى وكالات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد برامجهم وسياساتهم الوطنية والمحلية.

لا تهدف هذه الكتيبات إلى تقديم خطط عمل استراتيجية اقتصادية شاملة بالكامل، ولكنها تقدم عناصر الأساس ونقاط البداية متأملين من صانعي القرار ذوي الصلة في البناء عليها لدعم جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية في المستقبل.

بالتشاور مع الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون ومنسقي وزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ الاتفاق على التركيز خلال إعداد الدراسة على القطاعات الإنتاجية. في هذا السياق، تضمّنت الدراسة وصف سريع لوضع الخدمات الأساسية ضمن اتحاد البلديات مع بعض التوصيات البسيطة، كما تضمّنت معلومات حول الخدمات الاجتماعية على مستوى الصحة والتربية والثقافة/المساحات العامة. أما لجهة القطاعات الإنتاجية فقد ركّزت الدراسة على قطاعين أساسين في كل اتحاد بحسب نتائج جمع وتحليل المعلومات.

وقد اعتمد المشروع على مقاربة تشاركية ركّزت على انخراط العناصر البشرية المحلية خلال مراحل إعداد الخطط كافةً.

لذلك، تمّ استحصال معظم المعلومات والإحصاءات في الكتيبات من خلال جمع البيانات وتحليلها بالمشاركة والتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في اتحادات البلديات. تمّت هذه العملية بهدف توفير قاعدة أولية من البيانات لمعرفة مسائل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للاتحادات المحلية المعنية. وتشير هذه الكتيبات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات أعمق في المستقبل لتوضيح وتفصيل البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها لأغراض هذه السلسلة من الكتيبات.

وفي إطار هذا النهج التشاركي، تضمنت منهجية تطوير هذه الكتيبات الخطوات والعناصر التالية:

اختيار اتحادات البلديات

- تمّ التواصل مع ٦٠ اتحاد بلديات وفقط ٥٤ لبّوا الدعوة للمشاركة في لقاء تعريف المشروع عبر تطبيق Teams بسبب جائحة كورونا.

- من أصل ٥٤ اتحاد بلديات شاركوا في اللقاء، أرسل ٣٨ منها نماذج «إبداء الاهتمام» للمشاركة في المشروع، والذي تضمّن معلومات عامة عن الاتحاد، وتمّت مشاركة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل التابعة لهم مع إدارة المشروع.

- من بين ٣٨ اتحاداً بلدياً، تم استبعاد ٢١ اتحاداً بسبب توفّر خطط استراتيجية وبرامج ذات صلة مدعومة من مختلف المنظمات الدولية والجهات المانحة. ومن بين الاتحادات المتبقية، تمّ اختيار ١٠ في النهاية لتطوير كتيبات توجيهية تحدد الإتجاهات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي، استناداً إلى عدة معايير، بما في ذلك كثافة السكّان، وارتفاع نسبة النازحين/اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض قيمة الميزانية البلدية السنوية ومحدوديّة أو حتى عدم وجود دعم مالي سابق من الجهات المانحة[٢]. كانت إحدى معايير الاختيار أيضاً وجود تمثيل لاتحادات البلديات من جميع محافظات لبنان. الاتحادات العشرة المستهدفة تشمل:

النبطية	الجنوب	بعلبك-الهرمل	البقاع	جبل لبنان	الشمال	عكّار
إقليم التفاح	قضاء جزين	شمال بعلبك	قلعة الاستقلال	الجرد الأعلى-بحمدون	قضاء زغرتا	الجومة
				الشوف السويجاني		جرد القيطع
				إقليم الخروب الشمالي		

جدول ١: لائحة الاتحادات المستهدفة من خلال المشروع

[٢] تمّ جمع هذه المعلومات من خلال الاستمارات التي قدمتها الاتحادات سابقاً كجزء من مرحلة «إبداء الاهتمام» المذكورة أعلاه. واستندت بعض المعلومات على معرفة منسقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

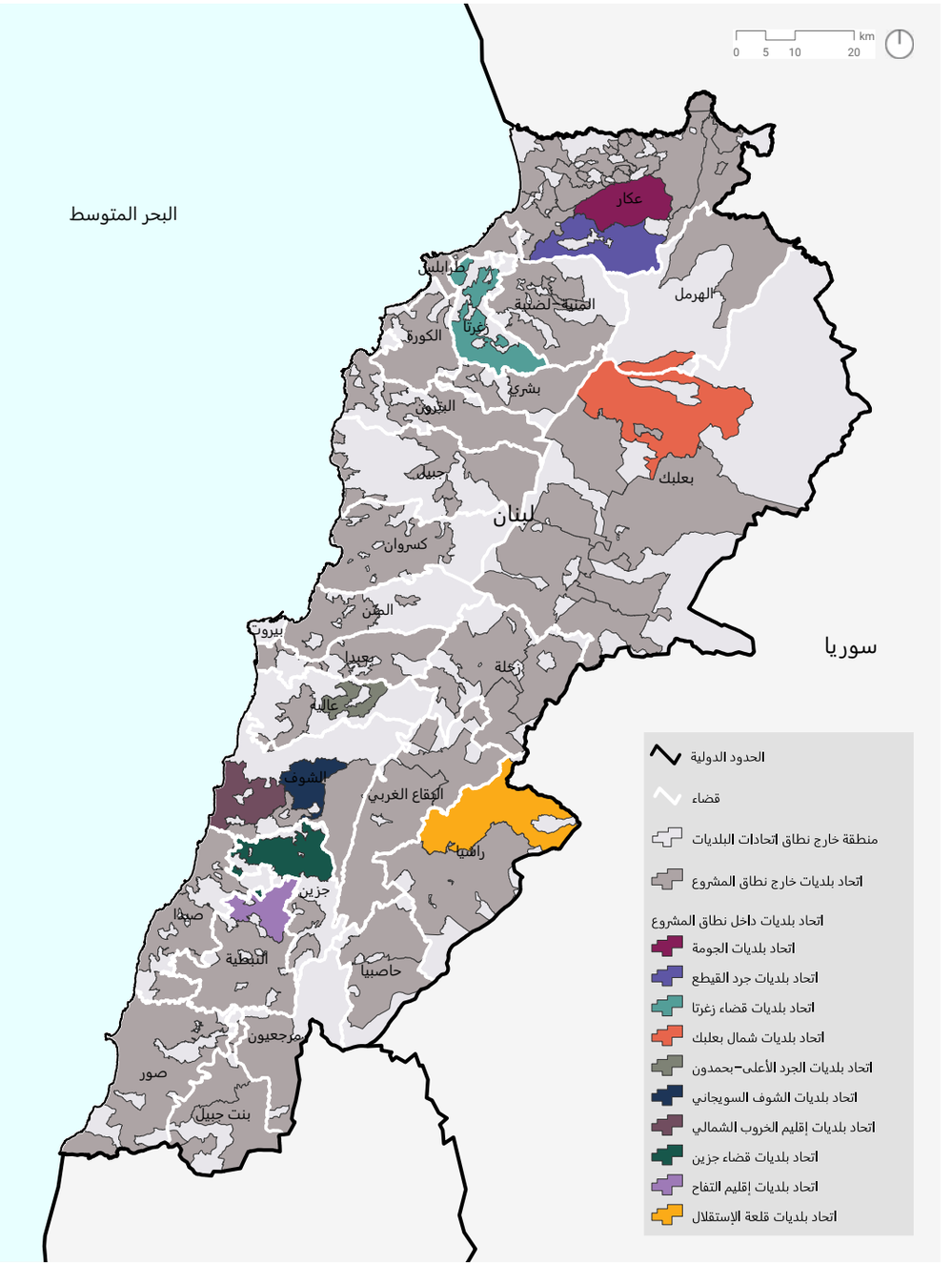

شكل ٢: موقع الاتحادات العشرة المستهدفة من خلال المشروع
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣)

معلومات عامة عن الاتحاد

يقع اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون في قضاء عاليه في محافظة جبل لبنان، وهو يضم ٨ بلديات (الشكل ٣)، يتراوح حجم مجالسها بين ٩ أعضاء (بدغان، شانيه، المنصورية-عين المرج)، ١٢ عضواً (صوفر والمشرفة) و١٥ عضواً (بتاتر، شارون، بحمدون الضيعة).

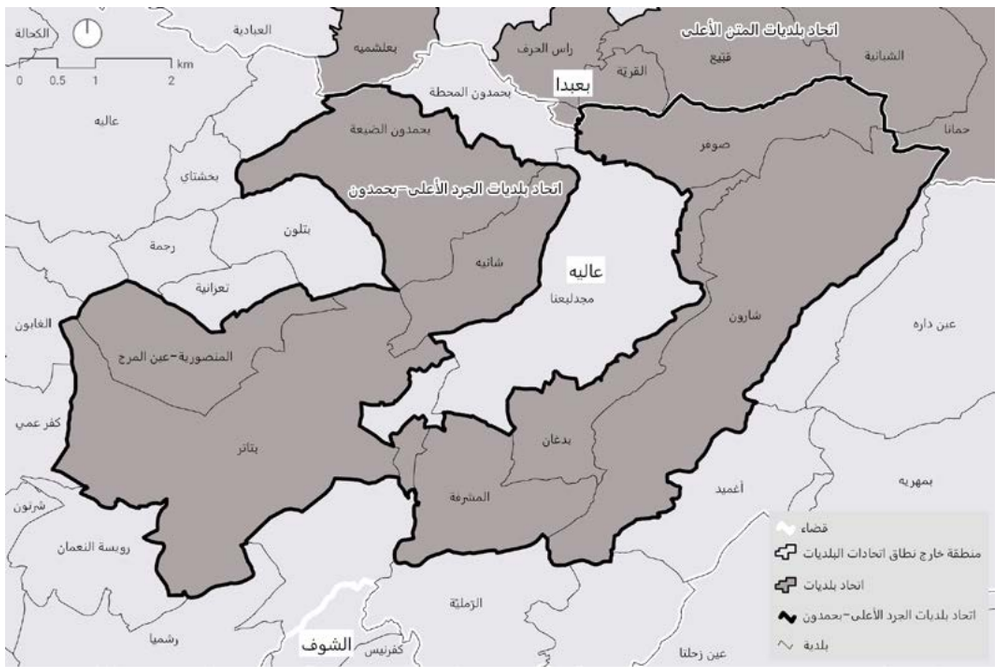

شكل ٣: خريطة تظهر حدود البلديات ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم تحديث حدود اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون بناءً على تكوينه البلدي من قبل فريق نظم المعلومات الجغرافية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من المسح مع البلديات، المصادر المفتوحة، ومصادر البيانات الثانوية ذات الصلة الأخرى

تبلغ مساحته حوالي ٣٩ كيلومتراً مربعاً، ويتراوح مستوى ارتفاع بلدات الاتحاد عن مستوى سطح البحر بين ٥٠٩ م عند أول بلدة من جهة بحمدون لتصل إلى ١٤٥٤ م عند أعلى نقطة في بلدة شارون (شكل ٤). يحيط ببلدات الاتحاد بعض قرى الشوف والمتن وعاليه حيث يحدّه شرقاً أغميد، العزونية وعين دارة، وغرباً بعلشميه والعبادية، وشمالاً حمّانا والمديرج، وجنوباً الرملية وعين الحلزون.

يتميز اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون بوسطية موقعه الجغرافي في لبنان: قربه من بيروت ومن مناطق البقاع وباقي المناطق اللبنانية، الشمالية منها والجنوبية. تساعد الطريق الدولية بيروت-دمشق التي تمرّ عبر صوفر في اختصار المسافات للوصول إلى المنطقة. كما تساهم الطريق الرئيسية التي تمرّ عند مدخل بلدة شارون للوصول إلى الشوف، إلى منطقة ضهر البيدر، إلى المتن الأعلى، وإلى البقاع.

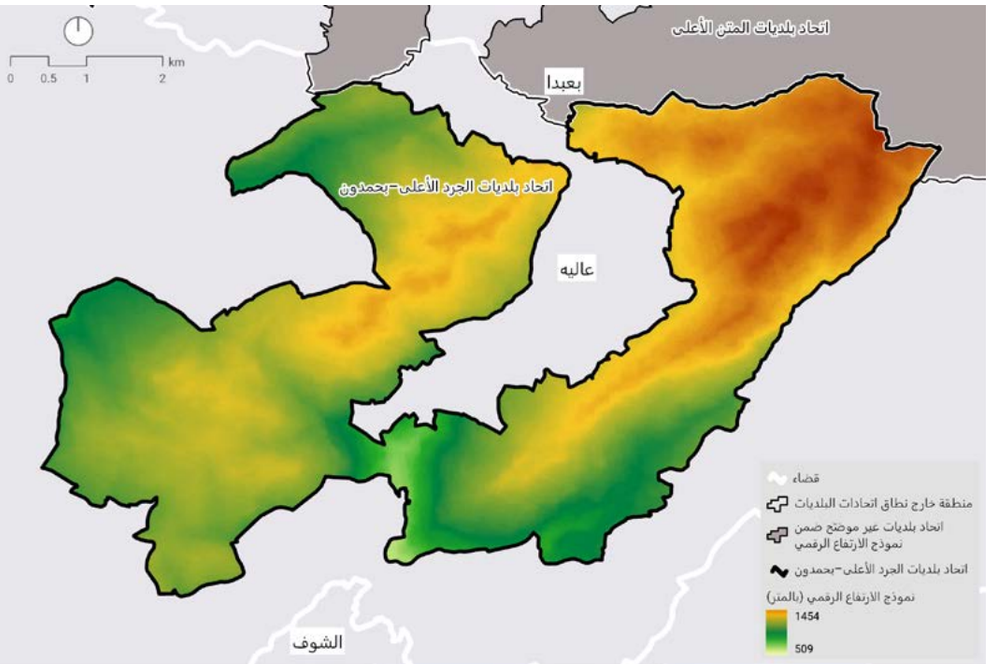

شكل ٤: خريطة تظهر نموذج الارتفاع الرقمي (بالمتر) ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من النموذج العالمي للارتفاع الرقمي الفضائي المتقدم للإشعاع الحراري والانعكاس (ASTER) الإصدار ٣، بدقة مكانية تبلغ ٣٠ متراً، تمّ تنزيله من موقع مسح الولايات المتحدة الجيولوجي (USGS)

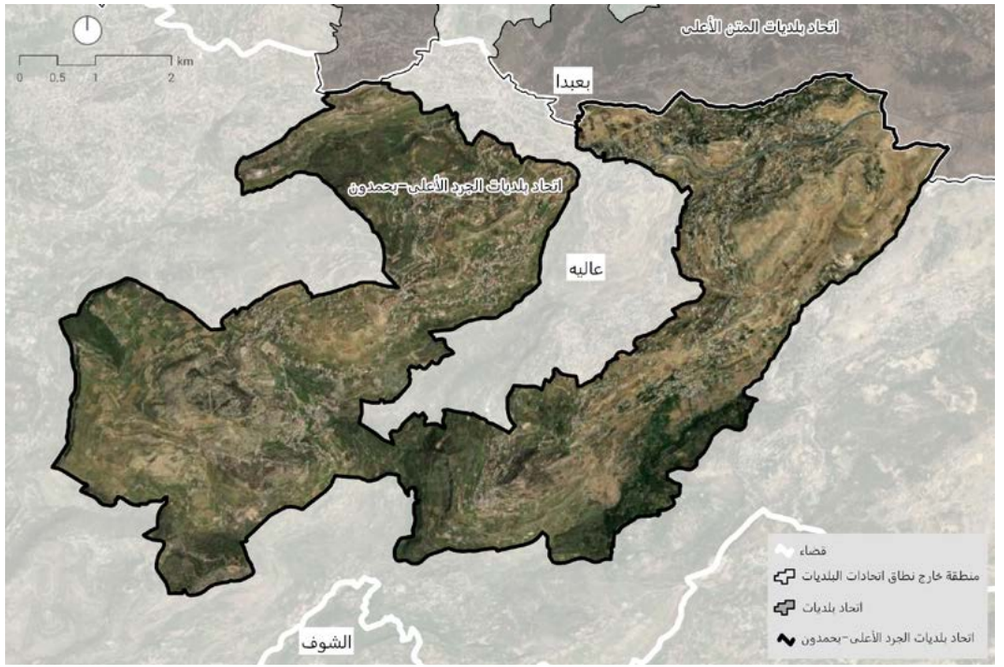

شكل ٥: صورة جوية لاتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون
المصدر: صورة عالية الدقة تم استخراجها من خدمة صور العالم عبر الإنترنت لشركة Esri

تتميز هذه المنطقة بتنوع طبيعتها التي تتضمن مساحات واسعة من مناطق خضراء وأراضٍ جرداء وجبال وأودية وينابيع عديدة. يعتمد سكان الاتحاد بشكل أساسي لجهة مداخيلهم على قطاعي السياحة والزراعة، حيث تعتبر جميع بلداته وقراه ريفية واصطيافية بامتياز. تتداخل القرى الواقعة في هذه المنطقة بعضها ببعض ومع القرى المجاورة لها إلى حدّ كبير، إذ تجمعها مصالح مشتركة كمصادر مياه الرّي (الينابيع بين المشرفة والرملية)، إضافة إلى وجود بعض أملاك أهالي بلدة المشرفة من ضمن الحدود العقارية لبلدة الرميلة. والأمر نفسه بين الرملية وشارون وأغميد أو المشرفة ومجدلبعنا. وتتبع منطقة رويسات صوفر عقارياً لبلدة مجدلبعنا. وتتصل بعض القرى وبلدات الجرد بعضها ببعض بطرقات شُقّت خلال الاحتلال الإسرائيلي والحرب الأهلية، وهي طرقات ضيقة تحتاج إلى التوسيع والصيانة (الأشكال ٧،٦،٥).

المناطق الصناعية ضمن الاتحاد تمثل ٢٠,٢٠٪ من مجموع المساحة، بينما تغطي المناطق المغطاة بالأشجار ٢٥,٣٥٪ وشبكات الطرقات ٠,٣٥٪ من مساحة الأراضي. وتمتد المناطق الزراعية على نسبة تبلغ ٢٤,٤٩٪. أما المناطق غير المنتجة (الأراضي غير المستخدمة) فتشكل ٧,٥٨٪، والأراضي العشبية ٢٢,٠٣٪. (الأشكال ٧،٦).[٣]

[٣] الأرقام مستندة إلى نظام تصنيف الغطاء الأراضي/استخدام الأراضي على مستوى الفئة الأولى، والذي تمّ حسابه بواسطة المركز الوطني للاستشعار عن بُعد في المجلس الوطني للأبحاث العلمية في لبنان (CNRS-L) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لهذا التصنيف، تتضمن الفئة «المناطق الاصطناعية» المناطق الحضرية (النسيج الحضري)، والمناطق الصناعية أو التجارية (المناطق الصناعية أو التجارية، منطقة الميناء، منطقة المطار)، والمناطق غير المبنية (مواقع النفايات، مواقع ملقمات النفايات، منطقة تمديد حضري و/أو موقع بناء، أراضي حضرية خالية، ومناطق نباتية اصطناعية غير زراعية (مناطق حضرية خضراء ومرافق رياضية وترفيهية). وتتضمن «المناطق الزراعية» المحاصيل الحقلية، والمحاصيل الدائمة، والزراعة المكثفة، والوحدات الزراعية. وتشمل «الأراضي المشجرة» الأراضي المشجرة الكثيفة والأراضي المشجرة الواضحة والأراضي العشبية» تشمل العشب الكثيف والعشب الواضح. وتتضمن «المناطق غير الإنتاجية» الصخور العارية والتربة العارية والشواطئ والكثبان. كما تتضمن «شبكة الطرقات الرئيسة» الطرق السريعة الدولية.

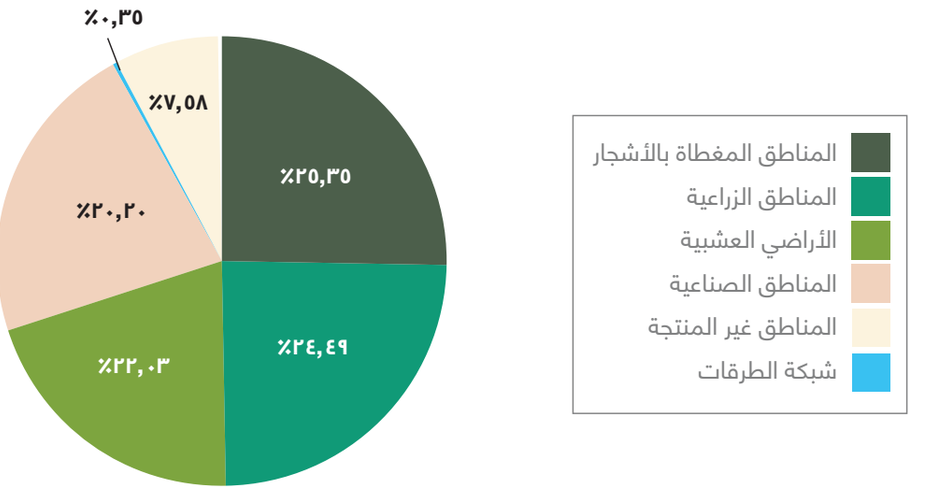

شكل ٦: نسبة استخدام الأراضي من إجمالي مساحة اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تمّ حساب نسبة استخدام الأراضي استناداً إلى الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

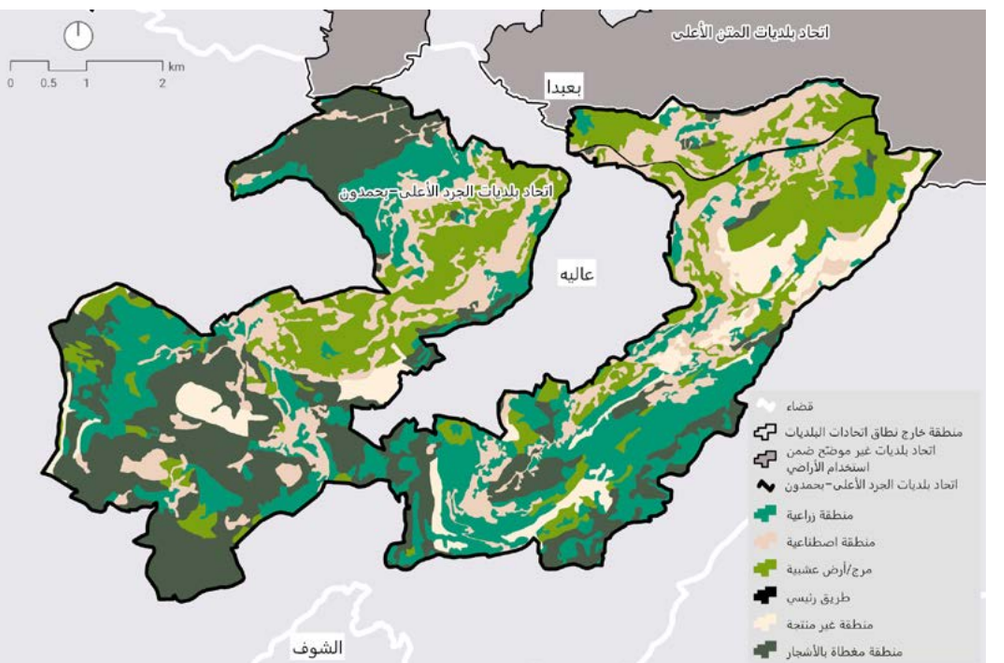

شكل ٧: خريطة استخدام الأراضي لاتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٣). تم اعتماد هذه الخريطة من الخريطة الخاصة باستخدام الأراضي في لبنان بمقياس ١:٢٠٠٠٠، نظام التصنيف-المستوى ١، المركز الوطني للاستشعار عن بُعد، المركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان، ٢٠١٧

الواقع السكاني

يُقارب عدد السكان الإجمالي للمقيمين ضمن بلدات الاتحاد حوالي ٥٧,٩٠٠ نسمة، حيث يشكّل غير اللبنانيين منهم (أغلبيتهم من السوريين) نسبة ٠,٦٪ أغلبهم يعيش في منازل ضمن بلدات الاتحاد جنباً إلى جنب مع اللبنانيين، فلا توجد مخيمات للاجئين داخل الاتحاد.

يشكّل الشباب وكبار السن حوالي ٨٥٪ من إجمالي عدد السكان، وفقاً للمعلومات المقدمة من الاتحاد (الشكل ٨). ويشهد الاتحاد نزوحاً لأبنائه نحو المدن بسبب المناخ البارد والبُعد الجغرافي.

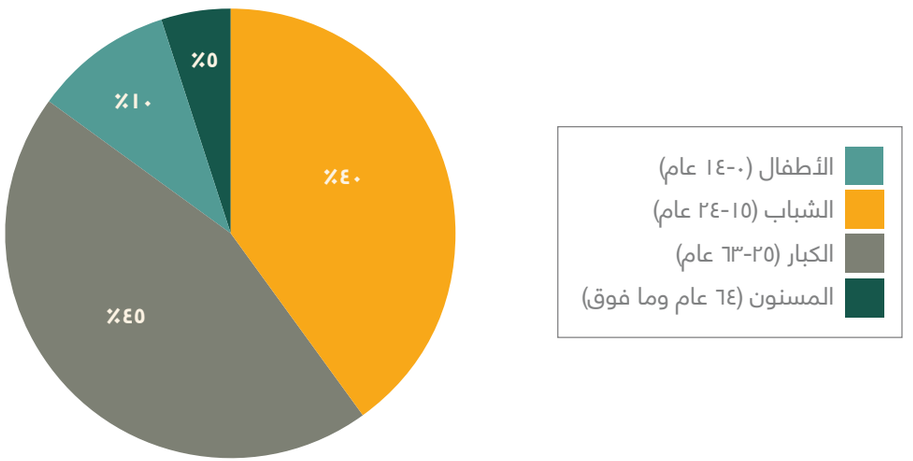

شكل ٨: توزع نسب الفئات العمرية للسكّان ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون
المصدر: مسح ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

تُقدّر نسبة المغتربين من أبناء الاتحاد بحوالي ٢٠٪ من عدد السكان المسجلين فيه، ويتواجدون في عدد كبير من بلاد الاغتراب مثل دول الخليج، كندا، أفريقيا، أميركا الشمالية والجنوبية، أستراليا، أوروبا الشرقية والغربية. بدأت عملية الاغتراب منذ منتصف القرن التاسع عشر بتأثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جبل لبنان. وتوجهت هذه الهجرة بصورة خاصة نحو الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، ثم بلغت أستراليا وإفريقيا وجنوب الصحراء الأفريقية. وهي تسارعت عشية الحرب العالمية الأولى. بعد عام ١٩٤٣ وحتى بداية الحروب الأهلية في لبنان، كانت وجهة الهجرة اللبنانية إلى البلدان العربية المصدّرة للنفط، وبخاصة الكويت، إضافة إلى بلدان إفريقيا وأستراليا. وقد لعبت هذه الموجة من الهجرة خصوصاً إلى البلدان النفطية دوراً مهماً في نمو الاقتصاد اللبناني. وفي سنوات الحرب اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠ تسارعت الهجرة بقوة وطاولت حوالي ٣٠٪. وتزايدت خلال الفترة الأخيرة بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية المتفاقمة. يقوم جزء من المغتربين بالمساهمة في دعم أسرهم وأقاربهم من خلال تحويلات مالية شهرية ممّا يساعد هذه العائلات على تخطّي التحدّيات والصعوبات التي أنتجتها الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد. بعض هذه التحويلات تساعد البلديات في تأمين كلفة المحروقات لتوليد الطاقة، كما تساعد بعض الجمعيات في تأمين حصص غذائية وطبية. وتعتبر هذه المساهمات مبادرات فردية تسدّ جزءاً من حاجات العائلات على نطاق محدد.

واقع الخدمات الأساسية والاجتماعية

الخدمات الأساسية

تعاني الخدمات في الجرد الأعلى-بحمدون من العديد من التحدّيات التي يختلف تأثيرها من قطاع إلى آخر. فالاتحاد، كما سائر المناطق اللبنانية، يواجه تدهوراً في نوعية وكمية الخدمات المقدمة بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوزارات القطاعية والبلديات مما يؤثر سلباً على الواقع العام للخدمات.

المياه

تتوفّر شبكات المياه ضمن بلدات الاتحاد ووضعها في الإجمال متوسط وهي بحاجة إلى تأهيل وصيانة.

تقوم بإدارة هذه الشبكات مصلحة مياه الباروك. وتتغذّى هذه الشبكات من مياه الآبار الإرتوازية ومن مصلحة مياه الباروك. وتعاني بلدات الاتحاد، كسائر البلدات اللبنانية، من التقنين المستمر في المياه ولاسيما في فصل الصيف، وذلك بسبب الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي وارتفاع أسعار المحروقات. وقد حصلت بلدية شانيه منذ أكثر من ٧ سنوات على دراسات جيولوجية تبيّن وجود مياه جوفية في أكثر من موقع ضمن خراج البلدة. كما سعت البلدية على مدى سنوات للحصول على المساعدة من مؤسسات ووزارات الدولة وعدد كبير من الجهات المانحة كالأمم المتحدة وغيرها لحفر بئر ارتوازي وإنشاء خزان لمياه الشفة. لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل وكانت دون جدوى، فقررت بلدية شانيه وسكانها تنفيذ هذه المشاريع على نفقتهم الخاصة، فتألفت لجنة لحفر بئر وإنشاء خزان، وبدأت بتحصيل التبرعات من أهالي وسكان شانيه والمغتربين. وهكذا، وبفضل ومساهمة أصحاب الأيادي البيضاء، تمّ حفر بئر ارتوازي ضمن عقار قدمته البلدية وحصلت شانيه على كمية كبيرة من المياه وحلّت المشكلة. أمّا صوفر، فهي تستفيد من ينابيعها الطبيعية إضافة إلى مياهها من مصلحة مياه الباروك. وقد سعت وزارة الطاقة والمياه لحفر بئر ارتوازي في صوفر منذ عشر سنوات، غير أنّ المشروع لم يكتمل.

ومن التحدّيات الأخرى التي يواجهها الاتحاد في هذا القطاع، الخلل في توزيع المياه، قِدم واهتراء الشبكة خاصة في ظلّ النقص الحاصل في أعداد الموظفين في مصلحة مياه الباروك المولجين بالمتابعة والصيانة ورفع التعدّيات عنها.

وبناءً على الجلسات التشاورية مع أصحاب المصلحة المختلفين وعلى المعلومات التي تمّ جمعها خلال المشروع، فإنّ ضمان صيانة شبكة المياه وتأمين مصادر الطاقة البديلة سيساعدان في التغلب على العديد من التحديات المذكورة أعلاه.

الطرقات والمواصلات

تُعتبر حال الطرقات متوسطة ضمن بلدات الاتحاد، ولكنّها تعاني من عدم توفر إنارة كافية لها خلال الليل. كما أنّ قلّة الطرقات الزراعية تؤدي إلى تدني المحصول الزراعي وإعاقة وصول سيارات الإطفاء في حال نشوب الحرائق، وبالتالي إلى خسارة في الثروة الزراعية بشكل عام. أمّا وسائل النقل العام فهي غائبة عن بلدات الاتحاد.

المباني والمنشآت

تتألف الأبنية السكنية في اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون بمجملها من ٣ إلى ٤ طوابق. ويغطي القرميد سطوح الأبنية في بعض قرى الاتحاد مثل شانيه، بتاتر، وبحمدون الضيعة التي ما زالت تحافظ على هذا التراث المعماري. تعتبر المباني والمنشآت غير السكنية قليلة بشكل عام وهي محصورة في الطوابق الأرضية من الأبنية. وهي تنحصر بمحلات تجارية صغيرة أو محلات صناعية صغيرة (حداد، نجار، ميكانيك، سمانة...). وهناك عدد كبير من البيوت الأثرية لا سيما في صوفر، ولكنّ قسماً كبيراً منها لا يزال مهجوراً، والسبب في ذلك إما هجرة أصحابها والتي غالبيتهم في مناطق الخليج العربي، أو كثرة الورثة بعدما توفى معظم أصحاب هذه الأملاك. وهذا يؤدي إلى سوء العناية والاهتمام بهذه الأبنية وبالتالي تشوّهها لقلّة صيانتها.

من التحدّيات التي يواجهها الاتحاد في هذ القطاع هي الحفاظ على الطابع التراثي للأبنية وضمان صيانتها. بالإضافة إلى بعض التعدّيات على الأملاك العامة والمخالفات القانونية في البناء.

إحدى التوصيات العامة التي قدمها أصحاب المصلحة الذين شاركوا في المشروع هي أن تتمكن البلديات واتحاد البلديات من الحدّ من التوسع الحضري غير المخطط له من خلال تطوير أو تحديث وتنفيذ خطة رئيسية مناسبة تغطي الاتحاد بأكمله.

الكهرباء

تتوفّر ضمن بلدات وقرى الاتحاد شبكة كهرباء بحالة متوسطة نسبياً ولكنّها تحتاج إلى صيانة وتجديد. ويُذكر أنّ عدداً من كابلات الكهرباء قد تعرّضت للسرقة مراراً في بعض البلدات. ويعتمد السكان على الطاقة المتوفّرة من قبل شركة كهرباء لبنان إضافةً إلى الاشتراكات في المولدات الخاصة. وتعاني البلدات من نقص في المحروقات، التعدّيات على الشبكات العامة، سرقة الكابلات وعدم إنارة الطرقات. وقد حُلّت مشكلة تأمين الطاقة في بلدة بدغان عبر إيجاد التمويل اللازم لحقل الطاقة الشمسية من مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميريكية في بيروت.

الصرف الصحي

على الرغم من وجود شبكة صرف صحي، إلا أنّ الجور الصحية ما زالت موجودة في بعض أحياء اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون، وهي تحتاج للصهاريج لشفط محتواها من فترة إلى أخرى. وهذا يتطلب مدّ شبكة الصرف الصحي في المناطق المتبقية. ولا يوجد خلط ما بين مياه الشفة ومياه الصرف الصحي، كما أنّه لا توجد محطات تكرير بالرغم من سعي كافة بلديات الاتحاد وخارج الاتحاد على إنشاء هكذا محطات. فمن أبرز حاجيات هذا القطاع هو صيانة الشبكات ومعالجة مخلفات الجور الصحية، إضافة إلى مدّ شبكات إضافية وإنشاء محطات تكرير.

النفايات

تشكل النفايات مشكلة كبيرة بالنسبة لاتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون وتكبّده أعباء مادية كبيرة، حيث تستهلك حوالي نصف إيرادات الصندوق البلدي المستقل[٤]. يتمّ التخلّص من النفايات عبر شركة خاصة التي تعمل بدورها بجمع النفايات من الحاويات الموجودة ضمن البلدات ومعالجتها ونقلها إلى مكب الكوستابرافا.

سعت بلدية شانيه بالتعاون مع بلدية مجدلبعنا لإنشاء معمل فرز ومعالجة النفايات، ولكنّ المشروع تعثّر.

الاتصالات

تعتبر خدمة الخليوي والإنترنت سيئة بسبب انقطاع الكهرباء المتكرّر عن المحطات، نقص في المحرقات، غياب الصيانة عند حدوث الأعطال، وانخفاض رواتب الموظفين مما يسبب توقف العمل والاضراب عن الحضور إلى مراكز العمل.

ومن الجدير ذكره أنّ البلديات واتحاد البلديات ليس لديهما أي سيطرة على هذا القطاع، الذي تديره الحكومة المركزية من خلال وزارة الاتصالات.

[٤] الصندوق البلدي المستقل هو أحد مصادر التمويل للبلديات واتحادات البلديات في لبنان. يتم تجميع الرسوم التي يتم تحصيلها من قبل الحكومة نيابة عن البلديات في الصندوق البلدي المستقل، ومن ثم يتم توزيع الأموال مرة أخرى على البلديات واتحادات البلديات.

تحليل واقع الخدمات الأساسية

يتميّز اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون بوجود بعض الإمكانات التي يمكن البناء عليها في تطوير الخدمات المتوفرة. فالبنى التحتية متوفرة بشكل مبدئي ضمن الخدمات الأساسية، وهناك محاولة لاستحداث مصادر جديدة للطاقة في بعض البلدات. كما أنّ توفر الينابيع والموارد الطبيعية والبشرية يتيح فرص الاستفادة منها، هذا بالإضافة إلى وجود بعض المؤسسات العامة الناشطة. غير أنّ الاتحاد يعاني من عدم الصيانة الدورية لهذه الخدمات، إضافةً إلى عدم توفر مصادر للطاقة، عدم تأهيل الطرقات الزراعية، النزوح والهجرة، وارتفاع كلفة الصيانة والتأهيل، هذا على الصعيد الداخلي للاتحاد. أما على الصعيد العام، فالوضع الاقتصادي الصعب وتدهور الحالة السياسية وعدم قيام الإدارات الرسمية بدورها، كل ذلك يعتبر تحدّياً أمام الاتحاد. وبالرغم من هذا، فهناك فرص متوفرة لتجاوز هذه التحدّيات كتفعيل معمل فرز النفايات الموجود في مجدلبعنا والاستفادة من تحويلات المغتربين في تمويل بعض المشاريع الإنمائية المطلوبة.

© سحر شيّا (٢٠٢٣)

الخدمات الاجتماعية

القطاع الصحي

تتوفر الخدمات الصحية في الاتحاد من خلال عدد من المراكز الصحية الحكومية والخاصة والتي يبلغ عددها خمسة. تعتبر كلفة الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز متوسطة ولكنّ معداتها بحاجة إلى صيانة، وبعضها يحتاج إلى معدّات جديدة. هذا بالإضافة إلى تحدّيات أخرى كعدم توفر الأدوية، نقص في الجهاز البشري والإداري والطبي، ونقص في المحروقات اللازمة في التشغيل. استناداً إلى المناقشات مع أصحاب المصلحة، كانت بعض التوصيات المقترحة تتعلق بتوفير مصادر بديلة للطاقة ودعم توفير الأدوية.

القطاع التربوي

تتواجد المدارس الرسمية والخاصة وعددها عشرة في كل البلدات. وتعتبر نوعية التعليم المتوفّرة جيدة بصورة عامة، وإن كانت الخدمة ضعيفة والكلفة مرتفعة في المدارس الخاصة وشبه المجانية وفي المدارس الرسمية. تحتاج المباني المدرسية إلى تأهيل، صيانة وإلى تجهيز. كما لا تتوفر مواقف للسيّارات في بعض المدارس (مثل مدرسة بدغان، ثانوية صوفر)، ممّا يُعرّض الأطفال للخطر. وهناك بعض المدارس الرسمية التي لم تتلقَ أيّة مساعدة عينية أو مادية من قبل البلديات أو النوادي بسبب قلّة الموارد المالية، على الرغم من أنّ هذا الموضوع مرجعيته بالدرجة الأولى عند وزارة التربية.

ومن التحدّيات الأخرى التي يعاني منها القطاع التعليمي تأمين مصادر الطاقة وعدم حصول الأساتذة على مستحقاتهم في ظل الوضع الاقتصادي الصعب. ولا يوجد في الاتحاد معاهد فنية ولا جامعات ممّا يكبد الطلاب مشقة الوصول إلى أقرب جامعة في عاليه أو بيروت مع ارتفاع كلفة المواصلات. وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجه الكادر التعليمي في المدارس الرسمية في قرى الاتحاد، فإننا نشهد مستوى تعليمي جيد ونتائج متميزة في الامتحانات الرسمية.

إحدى التوصيات الرئيسية التي اقترحها أصحاب المصلحة المحليين الذين شاركوا في المشروع كانت توفير مصادر بديلة للطاقة للمرافق التعليمية. كما كانت هناك توصية أخرى بتوفير مواقف لحافلات المدارس لضمان سلامة الطلاب.

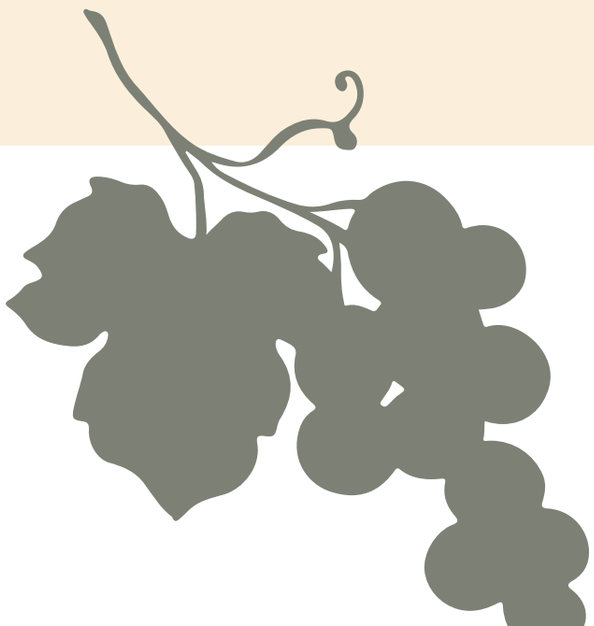

تحليل واقع الخدمات الاجتماعية

يتميّز الاتحاد بوجود المؤسسات التربوية والصحية، ووجود الموارد البشرية القادرة على تفعيل وإدارة هذه المؤسسات. كما تتوفر مـوارد طبيعية مهمة من مساحات خضراء وأماكن ترفيهية. غير أن النقص في مصادر الطاقة وعدم صيانة التجهيزات الطبية وتجديدها وتوفير الأدوية يحول في بعض الأحيان إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الصحية للاتحاد. كما أنّ ممارسة الاحتكار من قبل بعض الصيدليات قد يزيد الوضع سوءاً. ومن الممكن أن يستفيد الاتحاد من استعداده للتعاون مع المنظمات الدولية وجهات خارجية أخرى لتأمين الدعم والتمويل لمشاريع تنموية مستدامة للاتحاد. ويعتبر وجود المستشفيات والجامعات والمكتبة العامة في البلدات المجاورة فرص هامة من الممكن الاستفادة منها، إضافة إلى تحويلات المغتربين لتحسين الوضع الاجتماعي في المنطقة عبر إقامة مشاريع تنموية.

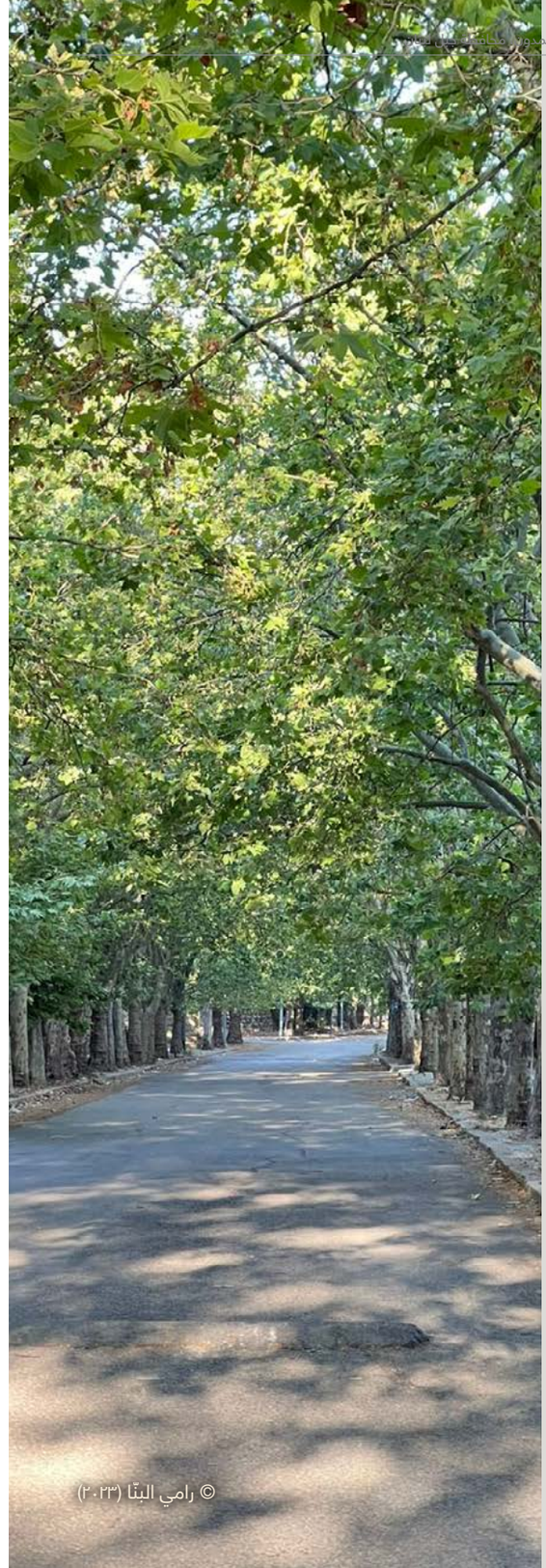

© رامي البنّا (٢٠٢٣)

الواقع الاقتصادي ومصادر الدخل الأساسية

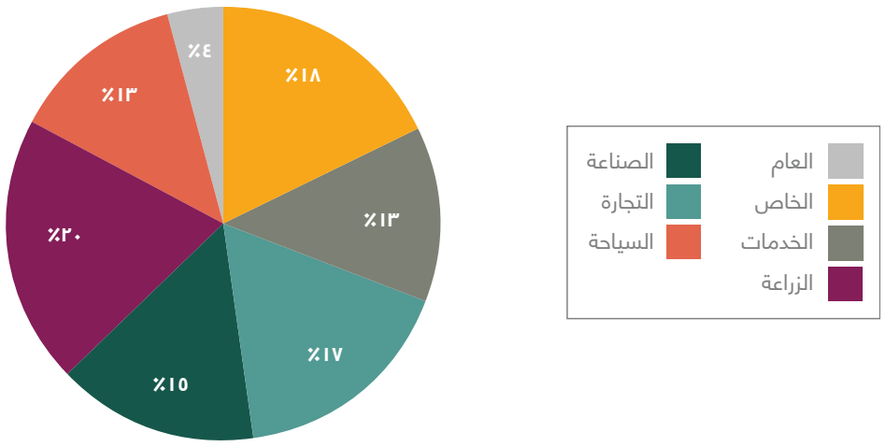

شكل ٩: توزع اليد العاملة حسب القطاعات ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون
المصدر: توزع ميداني تمّ إجراؤه مع البلديات

القطاع الوظيفي

الوظائف العامة

يساهم القطاع العام بشكلٍ بسيط في الحياة الاقتصادية للاتحاد حيث تبلغ نسبة العاملين في القطاع العام في بلدات اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون حوالي ٤٪ من مجموع القوّة العاملة. ويتوزّع العاملون بحسب تقدير الاتحاد على فئات الشباب والكبار (٢٥ إلى ٦٤ سنة) وبحسب الجندر بين ٦٠٪ ذكور و٤٠٪ إناث.

أما بالنسبة لمجالات العمل ضمن القطاع العام فتضم مروحة كبيرة من الإدارات كالجيش وقوى الأمن الداخلي والوزارات والمدارس الرسمية.

القطاع الخاص

يساهم القطاع الخاص مساهمة هامة في البنية الاقتصادية حيث تبلغ نسبة العاملين في القطاع الخاص في بلدات اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون حوالي ١٨٪ من القوّة العاملة في المنطقة. تتضمن مجالات العمل ضمن القطاع الخاص، التوظيف ضمن الشركات الخاصة والمصارف والمعامل والمصانع والجمعيات والمنظمات الأجنبية وأغلبيتها خارج الاتحاد. وتتوزّع نسبة العاملين في القطاع الخاص بحسب تقدير الاتحاد على فئات الشباب والكبار (١٨ وما فوق) وبحسب الجندر٥٠٪ ذكور و٥٠٪ إناث.

قطاع المهن والحرف (أعمال حرفية وصناعية ومعمارية وغيرها)

تبلغ نسبة العاملين في قطاع الخدمات ١٣٪ حيث يشكّل الذكور النسبة الأكبر ٧٠٪ و ٣٠٪ للإناث من عمر ١٤ سنة وما فوق. وأبرز الأعمال: النجارة، الحدادة، الخياطة، المونة البيتية، الميكانيك، والبناء بحسب معلومات البلديات والاتحاد.

قطاع الزراعة

تختلف نسبة مساهمة الزراعة في دخل الأسر في بلدات اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون حيث تبلغ نسبة الدخل من قطاع الزراعة في بدغان حوالي ١٠٪ وتصل إلى ٣٥٪ في بلدة بتاتر حيث أغلبية العاملين هم من فئة الكبار من الذكور. تُقدّر مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ١ كلم مربع (٢٪ من مساحة الاتحاد) حيث تتضمّن أنواعاً مختلفة من

الزراعات وأهمّها الزيتون والعنب والتفاح والتين والعناب والجوز والكرز والدراق والخرما والجنارك والإجاص والبندورة والخيار وبعض البقوليات وتُزرع في كافة بلدات الاتحاد. والجدير ذكره، وجود ثلاثة تعاونيات زراعية:

- تعاونية زراعية في بلدة شارون وهي تحتل المرتبة الخامسة في لبنان. تأسست هذه التعاونية عام ١٩٧٠ من اشتراكات المجتمع الأهلي، ولم تتلق الدعم والمساعدات من الخارج وتوقفت فترة نتيجة الأزمات، ثم عاودت نشاطها مؤخراً وهي قيد التطوير. تهتم التعاونية بالزراعة بكافّة أنواعها، كما تعمل على تأمين الأسمدة والأدوية وشق الڤنية والطرقات في الأودية والأماكن البعيدة والمتعثرة. وكذلك تهدف التعاونية إلى إنشاء مكبس للزيتون وتعليب المنتوجات، لكنّها بحاجة إلى الدعم في ظلّ هذه الأزمات المتعاقبة.

- تعاونية زراعية في بتاتر تأسست منذ العام ١٩٩٠ وذلك بمجهود شخصي، ولا تتلقى الدعم من الدولة أو أي جهة أخرى. تهتم التعاونية بزراعة الأشجار المثمرة وتقديم الأسمدة والأدوية الزراعية وكذلك زراعة الأشجار الحرجية في بعض المشاعات لعدم إمكانية زراعة الأشجار المثمرة فيها. وهناك محاولات لتقديم المساعدة في تربية المواشي والنحل ولكنها بحاجة للدعم المادي والمعنوي، كما أنّها تطالب بإقامة اتحاد للتعاونيات في كل قضاء يضم كل التعاونيات الناشطة ويكون اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون من ضمن هذا الاتحاد.

- تعاونية زراعية في شانيه سعت البلدية لتأسيس تعاونية زراعية في البلدة وتمّ تسجيل عدد كبير من المزارعين. كما تواصلت البلدية مع وزارة الزراعة، ولكنّ ظروف البلد والبلديات في آخر ٣ سنوات حالت دون إتمام معاملات تسجيل هذه التعاونية، فلم تحصل على العلم والخبر والتسجيل الرسمي في الوزارة.

وتتلخّص المشاكل التي يعاني منها المزارعون في شحّ المياه، سوء الطرقات الزراعية، نقص في الكفاءة الزراعية العلمية، ارتفاع تكلفة الإنتاج، تغيّر المناخ، كثرة الحرائق في الأراضي الزراعية، تصريف الإنتاج، ارتفاع كلفة اليد العاملة، المنافسة الأجنبية، واستخدام المواد السامة التي تؤثّر على تربية النحل.

ويمكن دعم القطاع الزراعي من خلال تزويد المزارعين بالأدوية الزراعية والإرشادات وحراثة الأرض وتجليلها بسبب ارتفاع تكاليفها. ويمكن دعم القطاع أيضاً عبر مدّ المزارعين بقروض قصيرة الأمد لتحفيزهم على عملية التحسين بالإضافة إلى استصلاح الأراضي واستحداث طرق زراعية لتسهيل وصول المزارعين إلى أرضهم. أمّا بالنسبة للتربية الحيوانية والمواشي فهي بحاجة إلى الدعم لأنّها تشهد مؤخراً تراجعاً ملحوظاً.

قطاع الصناعة

تبلغ نسبة العاملين في قطاع الصناعة ١٥٪، حيث يتوزع العاملون في هذا القطاع بحسب الفئات العمرية والجندر على الشباب والكبار (٣٠-٥٠ سنة) ٥٠٪ إناث و٥٠٪ ذكور. تقوم الصناعات المتوفرة في منطقة الاتحاد على معامل الحجر والحديد. ويتم استهلاك أغلبية الإنتاج داخل أسواق بلدات الاتحاد، وباقي الإنتاج يتم تصريفه في المدن. أمّا فيما يخص الخياطة وصناعة المونة البيتية، يتم تصريف البعض منه داخل الاتحاد من خلال المعارض، ويعاني باقي الإنتاج من عدم التصريف.

لذا يحتاج قطاع الصناعة إلى تنشيط وتفعيل تصريف الإنتاج، علماً أنه يعاني أيضاً من ارتفاع كلفة الإنتاج وارتفاع كلفة اليد العاملة. لذا يمكن دعم القطاع الصناعي من خلال توفير الطاقة والكلفة الأولية وكلفة الصيانة.

قطاع التجارة

تبلغ نسبة العاملين في قطاع التجارة في بلديات الاتحاد ١٧٪، حيث يتوزع العاملون في هذا القطاع بحسب الفئات العمرية والجندر على الكبار (٤٥ سنة وما فوق) ٢٠٪ من السيدات و٨٠٪ من الرجال. تتواجد المؤسسات التجارية في أغلب بلدات الاتحاد، وهي بمعظمها محلات صغيرة. تشتمل التجارة في الاتحاد على بيع المواد الغذائية، الألبسة، المواد الطبية، الأدوات المنزلية والكهربائية، والمواد التنظيفية. وأبرز المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة هي منافسة السلع الأجنبية. ويمكن معالجة هذا الأمر عبر مراقبة الأسعار والحدّ من الاحتكار من قبل الجهات المعنية من الدولة. من هنا تكمن أهمية العمل على دراسة ومتابعة الأعمال التجارية وتطويرها وتفعيل التجارة الإلكترونية بهدف إيجاد أسواق جديدة.

قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة، الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد في منطقة الاتحاد. وعليه كان لزاماً توسيع القاعدة السياحة، لتشمل السياحة البيئية إلى جانب السياحة الدينية. إنّ استثمار الموارد يساهم في تنشيط السياحة، وينعكس إيجاباً لصالح البيئة والسكان المحليين. والجدير ذكره وجود العديد من الأماكن الدينية، منها مزار في بلدة شارون و٣ كنائس في بلدة صوفر و٣ كنائس في بحمدون الضيعة والمنصورية، ومسجدين في بلدة شانيه. وفي بلدة بحمدون يوجد كنيس تاريخي لليهود يعود تاريخ بناءه إلى العام ١٩٤٤ م، وما يزال هيكله قائماً على الرغم من هجره عام ١٩٧٥. وتتميّز جمعيها بطابعها التراثي. تبلغ نسبة العاملين في هذا القطاع ١٣٪ حيث يتوزعون بحسب الفئات العمرية الجندر على الشباب والكبار (من ٢٥ سنة وما فوق) ٥٠٪ إناث و٥٠٪ ذكور.

وفي السنتين الأخيرتين، وبسبب الوضع الاقتصادي الصعب، عانى القطاع السياحي من تراجع في موسم الاصطياف وبالتالي تراجع في المداخيل منه، كما إنّ ميزانيات البلديات لم تسمح بإقامة حفلات ومعارض متتالية. هذا إضافة إلى عدم توفّر التمويل وغياب خطط عمل فعّالة لدى الجمعيات العاملة وغياب بعض المقوّمات

الأساسية للسياحة كالتسويق السياحي والمواصلات العامة. يتمّ حالياً إعادة تفعيل القطاع السياحي بشكل بسيط من خلال إقامة المعارض والمهرجانات في الاتحاد وتفعيل السياحة البيئية عبر الجمعيات الناشطة في المنطقة وبمساعدة البلديات. فالبلدية تعمل على تنشيط السياحة والاستفادة من المغتربين عبر:

- تشجيع المشاريع السياحية على أنواعها من خلال الإعفاء والتخفيض الضريبي لمدة زمنية معينة

- إقامة مشروع على سكة الحديد مثل مسلك للدراجات ومقاعد وزراعة الورد والشتول والشجر وتأهيل المحطات وسكة الحديد

- إيجاد ما يسمى Destination Management Organization (DMO) هي عملية كفيلة بتنوع العملية الاقتصادية وجودتها وبالتنسيق بين القرى. بالنسبة للسياحة والاصطياف تتنوع الخدمات للسائح من أنشطة ثقافية، فنية، دينية، رياضية، وجود مطاعم جيدة، فنادق وإقامة بيوت الضيافة، بيئة جميلة ونظيفة.. وغيرها.

كما من الممكن تجاوز هذه التحدّيات عبر تنظيم حملات توعوية وإرشادية حول المعالم السياحية الموجودة في المنطقة، إنشاء مطاعم بالقرب من المعالم السياحية، تأهيل شبكة القطار، الاستثمار بمشاريع رياضية وشبابية في المنطقة التي تبدأ من نقطة محطة القطار حتى كورنيش صوفر (ممارسة هواية الدراجات الهوائية مثلاً)، الاستثمار بمشروع أكشاك على جزء من الكورنيش بهدف تنظيم معارض صيفية دائمة يستفيد منها النساء والحرفيين والفئات المهمّشة لتصريف إنتاجهم، إعادة تفعيل حديقة سوسنة - صوفر العامة.

التحويلات من الخارج

يحرص المغتربون من أبناء الاتحاد، والذين بمجملهم من الطبقة الميسورة، على التواصل مع أقاربهم في المنطقة ومساندتهم مادياً. هذه التحويلات تساعد الأهل والأقارب في المنطقة في تأمين مصاريفهم وتسيير أحوالهم المعيشية. والجدير بالذكر أن بعض بلديات الاتحاد تواصلت مع المغتربين حيث خصصت صندوقاً لتحويل الأموال من أجل تأمين المساعدات الصحية والاجتماعية وبعض المشاريع الإنمائية والبنية التحتية. فالجزء الأكبر من التحويلات يذهب لمساعدة أهالي المغتربين بنسبة ٩٠٪ و١٠٪ من هذه التحويلات إلى مساعدة المحتاجين في تأمين كلفة المحروقات والحصص التموينية. ومن الممكن تفعيل التواصل مع المغتربين عبر إيجاد استمارة مغترب فيها كل التفاصيل ووضعها على موقع إلكتروني للتواصل فيما بينهم وبين أهاليهم والبلديات.

تحليل الوضع الاقتصادي/مصادر الدخل

يتميّز الوضع الاقتصادي في الاتحاد بوجود يد عاملة نسائية ناشطة ووجود معمل الخياطة (صوفر) ومصنع المونة (بدغان) الذين تديرهما جمعيات نسائية ناشطة، إضافة إلى معمل الأحجار (شارون). كما تتميّز المنطقة بطابعها السياحي الذي يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي وتأمين مصادر للدخل. ويقيم الاتحاد معرضاً سنوياً لعرض منتجات الأفراد والجمعيات والتسويق لها.

ومن المشاكل الاقتصادية الأساسية التي يعاني منها الاتحاد هو ضعف التصريف وغياب التخطيط وعدم توفر مصادر بديلة للطاقة. كما تغيب عن الاتحاد المشاريع المستدامة، ولا يتمّ التنسيق والتعاون على صعيد القطاعات. ويعاني الاتحاد كذلك من حركة نزوح وهجرة. كما أنّ ارتفاع كلفة المواد الأساسية قد زاد من وطأة التضخّم وأدّى ارتفاع البطالة إلى زيادة نسبة الفقر في الاتحاد.

وقد تُشكل المؤسسات الزراعة والتجارية الموجودة في البلدات المجاورة فرصة لتجاوز بعض التحديات. كما من الممكن الاستفادة من الحركة السياحية الناشطة في فصل الصيف لتحسين الوضع الاقتصادي وزيادة المداخيل، كما حصل في عام ٢٠٢٣. ففي صيف ٢٠٢٣ كانت الحركة السياحية جيدة وأفضل من آخر ٣ سنوات مضت، حيث استأنف في هذا العام المعرض السنوي على كورنيش صوفر الذي تضمن الكثير من النشاطات الترفيهية والفنية وساعد في تصريف المنتوجات البيتية والحرفية المختلفة من أصناف المونة البيتية، الفخاريات، الأشغال اليدوية، الألعاب، الملابس، الاكسسوارات وغيرها من المنتوجات.

التوجّهات الاستراتيجية

يتضمن هذا الجزء من التقرير عرض التوجهات الاستراتيجية للقطاعات الإنتاجية المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون، مع التركيز على قطاعي الزراعة والسياحة اللذان يشكلان فرصة حقيقية لتنمية اجتماعية واقتصادية محلية سليمة. تمّ وضع واقتراح هذه التوجهات بناءً على الواقع الموجود وعلى التحليل النوعي لهذين القطاعين، اللذين تمّ عرضهما ضمن الأجزاء السابقة.

فبالنسبة لقطاع الزراعة، يتوفر في هذا الاتحاد نساء ذوو خبرة في صناعة المنتوجات الحرفية، يد عاملة ناشطة في إعداد المونة البيتية، إضافة إلى مزراعين عاملين في المنطقة. ويمكن الاستفادة من هذه الموارد البشرية والمادية في تطوير القطاع الزراعي في سبيل رفع من مساهمته في حركة العجلة الاقتصادية.

أمّا قطاع السياحة، فيتوفر في هذا الاتحاد أيضاً مقومات مهمة تساهم في تنشيط هذ القطاع. ويمكن الاستفادة من هذه المقومات في سبيل دفع عجلة قطاع السياحي نحو الأمام، وتوفير العديد من الفرص التي يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في تحسين الوضع الاقتصادي في البلدات.

وبالنسبة للقطاعات الأخرى الموجودة كالصناعة والتجارة والخدمات، فهي حتماً ستبقى قائمة ضمن مدن وبلدات الاتحاد. ولكن يمكن أيضاً تنميتها بشكلٍ يتماشى مع رؤية وتوجهات الاتحاد.

قطاع الزراعة

كما تبيّن خلال عرض واقع القطاعات والإمكانات والموارد المتوفّرة ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون، فإن القطاع الزراعي يشكّل فرصةً كبيرة وحقيقية لسكان المنطقة لجهة تحسين وضعهم الاقتصادي وزيادة فرص العمل للشباب وللأسر. وبينما يمارس العديد من الأسر الزراعة بشكلٍ غير احترافي حيث يعتبرونها مورد دخل ثانوي وإضافي، يمكن من خلال بعض التدخّلات والبرامج والمشاريع تحقيق نقلة نوعية على مستوى هذا القطاع. ويتطلّب ذلك تضافر جهود وإمكانات البلديات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، وتوفير التمويل من الجهات المانحة للتمكّن من العمل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

وتتطلّب عملية تنمية قطاع الزراعة تدخلات على مستوى البنية التحتية كشق وتأهيل طرقات زراعية، تمكّن الأهالي من الوصول إلى أراضيهم واستصلاحها. كما تعتبر المياه عنصراً أساسياً للتنمية الزراعية، مما يتطلب من البلديات والجهات الأخرى المعنية العمل على حماية المياه الجوفية وزيادة مخزون المياه. كما على البلدية أن تعمل على إيجاد نظام حديث للرّي والسعي للحفاظ على مياه الأمطار وإعادة تدوير مياه المنازل المستعملة وتحفيز المزارعين على استعمال مياه الصرف الصحي المكرّرة في الرّي.

وعلى المستوى البشري يجب العمل على تفعيل التعاونيات الزراعية وتدريب المزارعين وتمكينهم بالمعارف والخبرات الزراعية الفنية الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي وتفعيل الرزنامة الزراعية. فإنّ تفعيل دور التعاونيات الزراعية الموجودة كتعاونية النحالين وتعاونية مربي الأبقار والماشية، يساهم إلى حدّ بعيد في تحفيز وتطوير التصنيع الزراعي والحيواني. ومن المهم أيضاً العمل على تطوير الزراعات البعلية والمروية. هذا بالإضافة إلى البرامج الفنيّة التي تقدمها وتقوم بها الجهات المانحة والمؤسسات الرسمية ذات الصلة كالوزارات وغيرها بغية تطوير اليد العاملة في الزراعة، شاملين بذلك المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن الضروري أيضاً التفكير والعمل على إيجاد وسائل بديلة للحصول على مياه الرّي عبر حصر مياه الشتاء ببرك أو خزانات، واعتماد الرّي بالتنقيط وإنشاء برك لتجميع مياه الأمطار في برك محورية، أي في تجمع لأراضٍ زراعية وتنظيم توزيع مياه الرّي بإدارة لجان مياه مستقلة.

ولتنشيط الزراعة أيضاً يمكن العمل على فحص التربة وترويج زراعات بديلة تتلاءم مع التغيرات المناخية كالكيوي والمانغا والأفوكادو. كما لا بدّ من إدخال منتجات غذائية تتلاءم مع طبيعة المنطقة وخصائصها. إنّ استحداث مركز للإرشاد الزراعي من شأنه أن يدعم القطاع الزراعي، وكذلك إنشاء رابط إلكتروني للمتابعة مع كل مزارع بالتعاون مع مركز الأبحاث الزراعية الكائن في منطقة خارج حدود الاتحاد. هذا إضافة إلى دعم المزارعين وتقديم الاستشارات والتوعية والقروض وتأمين الحاجات من أدوية وأسمدة، والمساعدة في تصريف الانتاج.

كما أنه من المفيد التوجّه نحو تربية الأسماك عبر إنشاء برك مياه حلوة ومالحة تعمل وفق أنظمة تمنع ترسبات بقايا الأغذية الخاصة بالأسماك.

ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية عبر تفعيل الطب البيطري وتدريب المزارعين على

كيفية إعطاء الحيوانات الأدوية المناسبة وتفعيل الكشف الدوري عليها، بالإضافة إلى تفعيل الاهتمام بتربية النحل والعمل على فحص العسل قبل تسويقه.

ويتبيّن من العرض المقدّم أعلاه أنّ الزراعة يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تنشيط القطاع السياحي المرتكز على المطاعم المستفيدة من إنتاج المنطقة من الزراعات الأساسية والمتجدّدة. فإنّ فرص تنمية القطاع الزراعي متوفّرة ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون مع ضرورة العمل بين البلديات كافةً بشكلٍ جماعي ومنسّق. ومن أجل الشروع في هذا المسار، يجب تأسيس هيئة أو لجنة من العاملين في قطاع الزراعة على مستوى الاتحاد تتضمّن ممثلين عن البلديات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والمزارعين والقطاع الخاص. وتكون مهمة هذه الهيئة وضع خارطة طريق للتنمية الزراعية المحلية مبنية على مراحل متعدّدة ومتدرجّة، تتضمّن كل مرحلة مجموعة من البرامج والتدخلات التي تطال البنى التحتية الزراعية وتطوير المهارات البشرية، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار نطاق زمني منطقي. كما تقوم هذه الهيئة بالتواصل مع الجهات الداعمة الحكومية والأهلية والدولية بهدف عرض خارطة الطريق المتفق عليها والمشاريع ذات الأولوية. ويمكن لهذه الهيئة تأسيس لجان مصغّرة لمساعدتها على التواصل مع أكبر عدد من الجهات الداعمة.

قطاع الصناعة

يشكّل قطاع الصناعة عاملاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، غير أنّه يمكن أن يساهم في تعزيز القطاعات الأخرى من خلال لعب دور تكميلي. كما يمكنه زيادة قيمة إضافية ضمن الدورة الاقتصادية، حيث يمكن للصناعات المحلية أن تخدم القطاعات الأخرى ممّا يساعد على توفير فرص عمل للشباب. ولا بدّ من العمل على حماية الصناعات الصغيرة المتوفرة في المنطقة والعمل على تطوير بعض الحرف التصنيعية عبر تدريب متخصص يرفع من الكفاءات والمهارات. وهذا يتطلّب العمل على تأمين مصادر بديلة للكهرباء بكلفة أقل، دعم الصناعيين وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة، تأمين أسواق لتصريف الإنتاج محلياً ودولياً، وإقامة حملات إعلامية للترويج للبضائع.

قطاع التجارة

إنّ العمل التجاري في الاتحاد يقوم على بعض المحلات التجارية المتنوعة والصغيرة الحجم، والتي لا تكفي احتياجات السوق المحلي. هذا يدفع السكان للذهاب إلى خارج المنطقة للحصول على كامل احتياجاتهم. وتتلخّص مشاكل هذا القطاع في المنافسة الكبيرة من السلع الأجنبية، تراجع نسبة المبيعات بسبب تدني القدرة الشرائية لدى الزبائن، ضعف الاستثمار الملحوظ ضمن هذا القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية المستجدّة، عدم ثبات سعر صرف الدولار الذي من شأنه أن يعيق عملية تحديد الأسعار بشكل يتناسب مع الكلفة والقدرة الشرائية للسكان. ويضاف إلى كل ذلك الانقطاع الدائم للكهرباء مما يتسبّب بتلف لبعض المواد الغذائية حيناً، ويزيد من كلفة توفير الطاقة حيناً آخر. لذلك وبغية تفعيل هذا القطاع، لا بدّ من العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع التجاري، محاولة جذب الشباب والحدّ من هجرتهم، العمل على حماية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، العمل على تشجيع المبادرات التجارية الفردية القائمة على البيع عبر تقنية الأونلاين، وتحفيز الشباب والنساء لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة عبر التشبيك والتنسيق مع منظمات تعمل ضمن هذا الإطار. هذا بالإضافة على العمل على تدريب التجّار في المنطقة على أصول البيع والشراء والتسويق ودراسة الجدوى لمشاريعهم وكيفية تطوير مشاريعهم لزيادة مداخيلهم وبالتالي خلق وإتاحة فرص عمل أمام شباب المنطقة.

قطاع السياحة

إنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان عامّة والتي أصابت في الصميم معظم العائلات في اتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون كما باقي المناطق اللبنانية، تفترض العمل الحثيث لإيجاد وتوفير مصادر أخرى للدخل تتيح لها العيش الكريم. ويتمتّع الاتحاد بوجود موارد طبيعية وتراثية ومناخية وبشرية وفيرة تشكل المقومات الأساسية التي يمكن البناء عليها لتنشيط القطاع السياحي في المنطقة.

ويتطلّب هذا الموضوع جهوداً كثيفة لجهة العمل على إنشاء محميات طبيعية لكثرة وجود الأحراج والحفاظ عليها للحدّ من التمدد العمراني، حيث لا يوجد محميات حرجية في منطقة الاتحاد حتى اليوم. وقد كان هناك محاولات لإقامة محمية في بلدة الرملية بالقرب من منطقة الاتحاد، ولكنها توقفت. كما من المهم استحداث مراكز تدخل لوقف الحرائق.

وبينما تتوفّر ضمن اتحاد البلديات المقوّمات الأساسية لتفعيل وتعزيز القطاع السياحي، إلا أنّ ذلك يتطلب

جهوداً وامكانات ضخمة على مستوى البنية التحتية، كما يتطلب إلتزاماً من المؤسسات المحلية الرسمية والأهلية والخاصة للعمل سوياً بهدف تكامل الأدوار كلٌ بحسب إمكاناته. وبالإضافة إلى العمل على المحافظة على الثروات الطبيعية، لا بدّ من العمل على بناء القدرات والطاقات المحلية وتمكينها من مواكبة عملية تفعيل القطاع السياحي مما يتطلّب تدريب العناصر البشرية خاصة الشباب.

ولا بدّ كخطوة أولى أن يسعى اتحاد البلديات وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية في إيجاد تمويل، ليس من الضروري أن يكون كبيراً، وذلك لإعداد خطّة سياحية تستند على المقومات المتوفّرة والمذكورة أعلاه. ومن المهم أن تقترح الخطّة إطاراً زمنياً واقعياً يراعي التحدّيات القائمة على مستوى البنية التحتية والإطار المؤسساتي، وأن يراعي كذلك المدة اللازمة لتطوير القدرات البشرية. ويجب أن تتضمّن الخطة جانباً أساسياً يركّز على وضع السياسات والأطر القانونية المناسبة للمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والتراثية. وعلى الخطة أن تتصف بالمرونة لجهة إمكانية تنفيذها ضمن مراحل متعددة بحسب الأولوية وبحسب الموارد المادية المتوفّرة لتنفيذ الأعمال والتدخلات على المستويات كافّة. كما يجب أن تراعي الخطة الظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان.

ولحين إعداد الخطة الاستراتيجية السياحية، يمكن لاتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون وبالتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص في المنطقة، المباشرة في بعض الأنشطة والتدخلات التي من شأنها تحريك الواقع السياحي، ومنها:

- تشكيل هيئة سياحية تضم ممثلين عن البلديات والاتحاد والجمعيات الأهلية والشبابية وبعض المهتمين. مهمة هذه الهيئة التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية بالقطاع السياحي. ويمكن لهذه الهيئة أيضاً التواصل مع المغتربين والسعي لإيجاد تمويل لتنفيذ مشاريع صغيرة.
- تحديد المواقع السياحية الطبيعية والتراثية والثقافية والتاريخية وإعداد خريطة واضحة لذلك. ويمكن الاعتماد على خريجي الجامعات الذين يجيدون استعمال نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- العمل على تسويق المنطقة إعلامياً ووضعها على الخارطة السياحية الوطنية. ويمكن الاستعانة أيضاً بطلاب الجامعات وبعض المؤسسات التجارية لوضع خطة إعلامية سياحية (ملصقات – منشورات – إعلانات عبر التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي).
- تحفيز البلديات والجمعيات على إنشاء وتأهيل دروب للمشي وصيانة ما هو متوفر ضمن الغابات والأحراج.
- إنشاء بيوت للضيافة خاصةً ضمن المنازل التي لديها غرف غير مستعملة.
- تفعيل صناعة المونة البيتية البلدية، وتطوير التصنيع الزراعي والغذائي.
- تفعيل الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية في المنطقة وتنظيم مهرجانات سنوية تستقطب المغتربين من أبناء البلدة لتحفيزهم على الاستثمار ودعم القطاع السياحي في المنطقة.

قطاع الخدمات

إنّ قطاع الخدمات أساسيّ وحيويّ ومكمّل لباقي القطاعات، ويرتبط ارتباطاً عضوياً بها. لذلك، فإنّ توجّه الاتحاد والبلديات المعنيّة للعمل على تنمية قطاعي السياحة والزراعة يشترط حكماً توفّر الخدمات الأخرى، الأساسية منها والاجتماعية، والتي تساعد على إبقاء المواطنين في بلداتهم وقراهم وتساهم في جذب مجموعات أخرى للعمل في القطاعات المذكورة.

لذلك، ولدى مبادرة الاتحاد للعمل على جذب استثمارات من خارج المنطقة، فمن البديهي أن تكون الخدمات الأساسية كالطرق والإنارة والمياه والكهرباء والإنترنت متوفرة. كما إنّ الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الخدمات الصحية في المستوصفات الموجودة، ورفدها بالمستلزمات الطبية والأدوية ودعمها بجهاز كامل لحالات الطوارئ. كما أنّ تطوير الخدمات يتطلب أيضاً تجهيز وصيانة البنى التحتية، وضع خطة مستدامة لمعالجة النفايات الصلبة على مستوى اتحاد البلديات والاعتماد على الطاقة البديلة كمصدر للطاقة.

© ديالا شيّا (٢٠٢٣)

© ديالا شيّا (٢٠٢٣)

نحو خطة اقتصادية-اجتماعية

بناءً على الجلسات التشاورية وورش العمل التي تمّت مع ممثلين عن البلديات المنضوية ضمن اتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون كان التوافق على اعتماد الرؤية التالية:

> **"منطقة الجرد الأعلى–بحمدون بيئة حاضنة لمواردها الطبيعية وزراعاتها المتنوعة، متألّقة بمعالمها السياحية والتراثية، حاضرة بشبابها وشيبها في البناء والإنماء."**

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية يجب أن تتضافر جهود البلديات والقطاعين الأهلي والخاص إضافةً إلى المجتمعات المحلية والعمل سوياً في سبيل تنمية اجتماعية اقتصادية تستند على مقومات المنطقة وتستفيد من الفرص المتاحة. وبحسب نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز في اتحاد بلديات الجرد الأعلى–بحمدون على تنمية قطاعي السياحة والزراعة نظراً للمقومات البشرية والطبيعية والمادية المتوفّرة والتي يمكن البناء عليها وتطويرها نحو الأفضل.

ويتطلب العمل على تحقيق تنمية زراعية وسياحية ووضع خارطة طريق لكل قطاع تتقاطع مع بعضها البعض وتتضمّن مراحل متعددة من الواجب تنفيذها ضمن إطار زمني منطقي وبحسب توفّر التمويل لذلك. سوف تتضمّن خارطة الطريق لكل من قطاعي الزراعة والسياحة التدخلات الاستراتيجية المرتبطة بأربعة عوامل أساسية هي:

١. البنية التحتية لكل قطاع
٢. الإطار المؤسساتي الموجود
٣. الموارد الطبيعية
٤. العنصر البشري المحلي

خارطة طريق القطاع الزراعي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتشغيل الآبار للرّي

الإطار المؤسساتي

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الوزارات المعنية والبلديات
- إنشاء لجنة زراعية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

- العمل مع الوزارات والبلديات على وضع خطة مستدامة لصيانة البنى التحتية
- تأمين مياه نظيفة للرّي وتسويق زراعات مستدامة لا تتطلب مياه
- شق وصيانة الطرقات الزراعية
- استصلاح الأراضي الجردية الواسعة
- إنشاء أنظمة ري حديثة للزراعة

الإطار المؤسساتي

- تعزيز عمل التعاونيات الزراعية وتفعيل دورها
- بناء علاقة متينة مع وزارة الزراعة وتعزيز التعاون
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التعاون
- بناء علاقة مع الجامعات للمساعدة في إعداد أبحاث زراعية
- العمل مع الدفاع المدني والجهات الأخرى لوضع وتطبيق خطة لتجنّب ومكافحة الحرائق
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على الأملاك العامة والغابات والأحراج

الموارد الطبيعية

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية المياه الجوفية
- المحافظة على التربة من خلال إيجاد مطامر سليمة للنفايات
- إنشاء محميات طبيعية للمحافظة على الموارد
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم البلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب الشباب والسيدات على المواضيع الزراعية والتقنيات الحديثة
- توجيه الشباب للحدّ من الهجرة
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وإشراكهم في تمويل وتسويق المشاريع
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تفعيل الإرشاد والتدريب الزراعي
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحث الأهالي على ممارسة الأعمال الزراعية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول أهمية المنتوجات الزراعية في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- معالجة رمي وحرق النفايات في الأراضي حول البلدات

الإطار المؤسساتي

- العمل على إنشاء تعاونيات زراعية وحيوانية متخصصة
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

- تحفيز الشباب على الانخراط في التعاونيات الزراعية والدخول في سوق العمل

خارطة طريق القطاع السياحي

مستوى الصعوبة في التنفيذ	كلفة التنفيذ
مرتفع	مرتفعة
متوسط	متوسطة
ممكن	منخفضة

أهداف قصيرة الأمد

البنية التحتية

- صيانة الطرقات التي تؤدي إلى المعالم والمناطق السياحية
- الاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر لتأمين الطاقة للمناطق والمرافق السياحية

الإطار المؤسساتي

- تفعيل وتعزيز التعاون مع وزارة السياحة والوزارات المعنية
- إنشاء لجنة محلية ضمن اتحاد البلديات للتواصل مع الأفرقاء

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

أهداف متوسطة الأمد

البنية التحتية

الإطار المؤسساتي

- تعزيز التعاون بين البلديات والقطاع الخاص
- السعي لإعداد خطة سياحية للمنطقة
- إشراك الجمعيات الأهلية التي تعنى بالتنمية المحلية في عملية التخطيط السياحي
- تفعيل المحاسبة البلدية والرسمية لوقف التعدّيات على المعالم السياحية، الغابات، الأحراج، الينابيع، الأنهار، إلخ
- بناء علاقات مع الجهات المانحة للتمكن من تنفيذ المشاريع

الموارد الطبيعية

- الحفاظ على الموارد الطبيعية في المنطقة والاستثمار فيها
- حماية وصيانة الأنهار والينابيع الموجودة
- الحدّ من التمدد العمراني على حساب المناطق الحرجية
- المحافظة وحماية المعالم الأثرية والتراثية الموجودة في المنطقة
- إنشاء محميات طبيعية ودروب للمشي في الطبيعة لجذب الزوار والسياح
- العمل على إصدار وتطبيق تعاميم بلدية للمحافظة على الموارد والمناطق الطبيعية

الموارد البشرية

- تدريب وتمكين الشباب على تأمين الخدمات السياحية
- تدريب الأهالي على التصنيع الغذائي والمونة البلدية
- تنظيم مهرجانات سياحية بشكلٍ دوري
- إعداد وتنفيذ حملات توعية بشكلٍ متكرر لحثّ الأهالي على الانخراط في عملية التنمية السياحية
- إعداد وتنفيذ حملات دعائية وإعلامية حول المواقع والنشاطات السياحة في المنطقة

أهداف طويلة الأمد

البنية التحتية

- تأمين الخدمات الأساسية في المنطقة (مياه نظيفة – كهرباء – طرقات – صرف صحي – جمع النفايات – إلخ)
- السعي لتأمين خط نقل عام إلى المنطقة لتعزيز السياحة
- تأمين الكادر البشري للحماية والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية

الإطار المؤسساتي

- العمل على زيادة وتحفيز الاستثمارات في المشاريع السياحية

الموارد الطبيعية

الموارد البشرية

- تحفيز العائلات على إنشاء بيوت وغرف ضيافة لتعزيز السياحة المحلية
- تفعيل العلاقة مع المغتربين وتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع السياحية

خلاصة

كما يتبيّن من خارطتي الطريق أعلاه، أنّ عملية التنمية المحلية على مستوى قطاعي السياحة والزراعة ليست بالعملية السهلة، ولكن غير مستحيلة. كما يتطلّب هذا المسار جهوداً محلية حثيثة إضافةً إلى موارد مالية كبيرة وآليات تنسيق ثابتة وممأسسة.

ويتبين من خارطتي الطريق أنّه بالإمكان لاتحاد بلديات الجرد الأعلى-بحمدون، وطبعاً مع مساهمة البلديات المنضوية ضمنه، المباشرة بالخطوات التي لا تتطلّب تمويلاً كبيراً والتي يمكن أن تساعد على وضوح الرؤية لجهة الخطوات الواجب تنفيذها. فكلٌ من القطاعين المذكورين بحاجة إلى هيئة (لجنة) استشارية محليّة يتمّ السعي لتأسيسها من قبل اتحاد البلديات وتتضمّن ممثلين عن الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة وتكون مهمتهما وضع تصوّر عملي للمباشرة بتنفيذ خارطة الطريق لكل قطاع. ويجب على أعضاء هذه اللجان الإلتزام بتوفير الوقت والجهد اللازمين لتحقيق تقدّم على مستوى كل قطاع.

يلي هذه الخطوة مباشرة، قيام كل لجنة على حدة بالاتصال بالوزارات المعنية بالقطاع والتعرّف على استراتيجية وخطط الوزارات وإمكاناتها المادية والبشرية في مساعدة ودعم وتوجيه الاتحاد في عملية التنمية السياحية والزراعية خاصةً لجهة وضع استراتيجيات محلية للقطاعين.

بعدها، تقوم اللجان القطاعية بالاتصالات اللازمة بالجامعات والجهات المانحة المعنية بكل قطاع للسعي لإيجاد التمويل والدعم التقني والبشري اللازمين من أجل إعداد ووضع استراتيجية وخطة تنفيذية لكل قطاع. ويجب أن تستند التحضيرات لإعداد هذه الاستراتيجيات على نتيجة الاتصالات الأولية التي أجرتها كل لجنة مع الوزارات المعنية حول كل قطاع، والتي أدت إلى وضوح الصورة حول الإمكانات المتاحة والتحديات المتوقعة خلال مسار عملية إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

يجب ألا يتعدى تنفيذ المهام المذكورة أعلاه من عملية تأسيس اللجان المحلية إلى إجراء الاتصالات وتحديد الجهات الداعمة لإعداد الاستراتيجية القطاعية مدة ٦ أشهر. من المتوقع أن ينتج عن الاستراتيجية المطلوب إعدادها حول كل قطاع خطة عمل مفصّلة مع برنامج زمني منطقي وميزانية واضحة.

© سحر شيّا (٢٠٢٣)

© دیالا شیّا (۲۰۲۳)